آلية اعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير تونس المرحلي
2016– 2018

أمير صفاقسي باحث مستقل

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

I - مقدمة 10

II. السياق 11

III.القيادة ومنهج العمل متعدد الأطراف 17

IV.الالتزامات 26

I.الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI 28

2. تحديث الإطار التنظيمي لتعزيز حق الوصول إلى المعلومات 31

3. الانتهاء من الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني 35

4. تحسين الشفافية وانفتاح الحكومة المحلية 37

5. تعزيز الشفافية في القطاع الثقافي: "الحضارة المفتوحة" 39

6. تعزيز الشفافية في القطاع البيئي والتنمية المُستدامة 42

7. تعزيز الشفافية في قطاع النقل 43

8. تعزيز الشفافية المالية والضريبية 46

9. وضع إطار قانوني لتقديم الالتماسات 48

10. تطوير منصة إلكترونية متكاملة للالتماسات (الطلبات) المدنية والإبلاغ عن الفساد e-people 50

11. تطوير آليات جديدة لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من مواصلة الحوار حول السياسات العامة 53

12. اعتماد حوكمة الشركات المرجعية على المستوى القطاعي 56

13. إنشاء تطبيقات لأجهزة الهاتف المحمولة لتعزيز شفافية الأنشطة الحكومية والنهج التشاركي 58

14. تعزيز الوصول إلى الأرشيف الذي عقده معهد الأرشيف الوطني 60

15. آلية إلكترونية لضمان شفافية توظيف الموظفين العموميين 62

V- توصيات عامة 64

VI. المنهجية والمصادر 66

VII. متطلبات الأهلية - ملحق 67

ملخص تنفيذي:

تونس

تقرير السنة الأولى

خطة العمل: 2016-2018
مُدّة المراجعة: جويلية 2016 - سبتمبر 2017
سنة التقرير: 2018

تغطي خطة العمل الثانية لتونس مجموعة واسعة من القضايا التي تمتد من الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية الى إنشاء سلطة لتنظيم الوصول إلى المعلومة. بينما تتضمن الخطة العديد من الالتزامات التي تمثل خطوات رئيسية بعضُها تفتقر إلى التفاصيل الكافية لتكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع. بعد السنة الأولى من التنفيذ كانت غالبية الالتزامات محدودة وغير مكتملة، من أسبابها التغيرات المتكررة في الإدارة العامة. خطة العمل القادمة ستستفيد من التوافق مع استراتيجية مكافحة الفساد وملكية أقوى على جميع مستويات الحكومة.

النقاط الرئيسية:

الالتزامات	نظرة عامة	تصميم جيد؟ *
1. الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (**EITI**)	سيبدأ هذا الالتزام بالعملية التحضيرية للانضمام إلى مبادرة **EITI**، مما سيزيد من الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية غير الواضح، ولكنه مُحفز للاقتصاد التونسي.	لا
2. تحديث الإطار التنظيمي لحق الوصول إلى المعلومة	سيكون لهذا الالتزام تأثير قابل للتطبيق على أرض الواقع لضمان حق المواطنين في الوصول إلى المعلومة عن طريق ضمان تنفيذ القانون المتعلق بالنفاذ إليها.	نعم
9. وضع إطار قانوني للالتماسات المُقدّمة من قبل المواطنين	من شأن هذا الالتزام أن يقدم قناة جديدة للمواطنين للمشاركة السياسية المباشرة من خلال إنشاء وسائل لتقديم للالتماسات إلى الحكومة بما يخص القرارات المتعلقة بالسياسات العامة	لا

*يتم تقييم الالتزام من قِبل آلية إعداد التقارير المستقلة IRM على أنه محدد وذو صلة وله تأثير تحويلي.
*يتم تقييم الالتزام من قِبل آلية إعداد التقارير المستقلة IRM على أنه محدد وملائم ويمكن أن يكون تحويلياً، ويتم تنفيذه بشكل جزئي أو كامل

الطريقة:

تقود وحدة الحكومة الإلكترونية التابعة لمكتب رئيس الوزراء عملية المشاورات العامة وتُنَسّق تنفيذ أنشطة الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP). تضم اللجنة المتعددة الأطراف ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وتشرف على وضع وتنفيذ خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة.

من شارك؟

		الحكومة		
		مشاورات حكومية ضيقة، وقليلة	معظمها وكالات تخدم وجهات أخرى	مشاركة كبيرة من الوزارات والوكالات المختصة
المجتمع المدني	أبعد من المجتمع المدني الذي يعمل على "الحوكمة"			
	مُعظم المجتمع المدني الذي يعمل على "الحوكمة"			✔
	لا يوجد / مشاركة ضئيلة من المجتمع المدني			

تألّفت مجموعة أصحاب القرار من ثمانية ممثلين عن الحكومة وستة ممثلين عن المجتمع المدني وعضو واحد من القطاع الخاص وعضو واحد من الأوساط الأكاديمية ومراقبين من البرلمان. ودُعِيَت جميع الوزارات والوكالات العامة إلى التشاور بشأن وضع خطة العمل رغم أن عملية الشراكة الحكومية المفتوحة كانت مدفوعة في الأساس بالوكالات التنفيذية وعِدّة وكالات مستقلة.

مستوى المُدخلات من قبل أصحاب المصلحة:

مستوى المُدخلات	أثناء التطوير
التعاون: كان هناك حوار بنّاء، وساهم المواطنون بوضع جدول الأعمال	✔
الاشراك: قدمت الحكومة ملاحظات حول كيفية النظر في مُدخلات (مُقترحات) المواطنين.	
التشاور: يمكن للمواطنين تقديم مُدخلات	
الإعلام: زَوّدت الحكومة المواطنين بمعلومات حول خطة العمل	
لا تشاور	

متطلبات **OGP** للخلق المشترك:

عملية الخط الزمني والتوافر الخط الزمني والطريقة مُتاحة على الانترنت قبل التشاور	نعم
إشعار مُسبق إشعار مسبق للتشاور	نعم
التوعية نفّذت الحكومة أنشطة تَوْعَوِيّة	نعم
قنوات متعددة أُجرِيَت مشاورات عبر الإنترنت وبشكلٍ شخصي	نعم
وثائق وملاحظات تم تقديم ملخص للتعليقات من قبل الحكومة	لا
تنظيم منتدى اعتيادي مُتعدد الأطراف هل كان المنتدى موجوداً وهل اجتمع بانتظام؟	نعم
تقرير التقييم الذاتي للحكومة هل تم نشر تقرير التقييم الذاتي؟	نعم
المجموع	6 من 7

لم تتصرف تونس بشكلٍ مُتعارِض مع طريقة الشراكة الحكومية المفتوحة (**OGP**).
يتم اعتبار تصرفات أي دولة مُخالفةً للعملية، إذا تم حدوث واحد أو أكثر مما يلي:
• تم تطوير خطة عمل وطنية من خلال عدم الارتباط المباشر أو غير المباشر مع المواطنين والمجتمع المدني.
• فشلت الحكومة في التعامل مع الباحثين والمسؤولين عن تقارير البلد للسنة الأولى والثانية.
• يشير تقرير IRM إلى أنّه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ أي من الالتزامات الواردة في خطة عمل البلد.

أداء الالتزامات:

تضمنت خطة العمل الثانية في تونس 15 التزاماً في مواضيع تتراوح بين البيانات المفتوحة ومشاركة الشباب والحكومة المحلية وتنفيذ التشريعات الرئيسية التي تمت الموافقة عليها سابقاً. وركّزت معظم الالتزامات على تنمية الوصول إلى المعلومة مع ثلاثة التزامات من دون علاقة واضحة بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة. ازداد التأثير والاتمام المحتملين في السنة الأولى من خطة العمل السابقة حيث تم تقييم التزام واحد كقابل للتطبيق، واثنان مُكتملين.

تنفيذ خطة العمل الحالية:

خطة عمل 2016-2018	
الالتزامات المُكتملة (السنة الأولى)	2 من 15 (13٪)
متوسط معدل الإنجاز العالمي للشراكات الحكومية الشفافة (السنة الأولى)	٪ 18

تنفيذ خطة العمل السابقة:

خطة عمل 2014-2016	
الالتزامات المكتملة (السنة الأولى)	0 من 20 (0٪)
الالتزامات المكتملة (السنة الثانية)	5 من 20 (25٪)

التأثير المحتمل:

خطة عمل 2016-2018	
الالتزامات التحويلية	2 من 15 (13٪)
المعدل العالمي ل OGP للالتزامات التحويلية	16٪

الالتزامات التحويلية 2014-2016	0 من 20 (0٪)

التزامات مُميّزة:

خطة عمل 2016-2018	
الالتزامات المُميّزة (السنة الأولى)	0 من 15 (0٪)
أعلى عدد من الالتزامات المُميّزة (جميع خطط عمل الشراكات الحكومية الشفافة)	5
الالتزامات المُميّزة 2014-2016	0 من 20 (0٪)

التّوصيات:

1. الموافقة على خطة العمل من قبل المجلس الوزاري لضمان ارتباط واشراك الحكومة.
2. تضمين الالتزامات التي تؤثر بشكل مباشر على تقديم خدمات للمواطنين.
3. محاذاة خطة عمل OGP مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و"الحرب على الفساد" التي أطلقتها الحكومة.
4. تحسين عملية الخلق المشترك أثناء تطوير وتنفيذ خطة العمل القادمة.
5. ضمان استمرارية واستدامة المشاريع المنجزة في البيانات المفتوحة والشفافية.

نظرة عامة على الالتزامات:

عنوان الالتزام	تصميم جيد *	مكتمل	نظرة عامة كاملة
1. الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية " EITI"	لا	لا	إن تنفيذ هذا الالتزام لاستكمال الخطوات التمهيدية للترشيح إلى مبادرة EITI سيكون له تأثير معتدل في تونس من خلال تعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية وهو قطاع حساس ومُبهَم في تونس.
2. تحديث الإطار التنظيمي لحق الوصول إلى المعلومة	نعم	لا	أنشطة الالتزام لتيسير تنفيذ وتطبيق قانون الوصول إلى المعلومة في البلد لها أثر على أرض الواقع، بما في ذلك انتخاب أعضاء في هيئة الوصول إلى المعلومة التي تُنظّم وتنفذ طلبات الحصول على المعلومات.

3. استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني	لا	لا	تم تنفيذ هذه الخطة وتعديلها من خطة العمل السابقة وستضع إجراءات لتعيين المسؤولين عن البيانات المفتوحة داخل الإدارة العامة وإجراء جرد للبيانات لضمان التحديث المستمر لمصادر البيانات المفتوحة من مختلف المؤسسات الحكومية.
4. تحسين الشفافية وانفتاح الحكومة المحلية	لا	لا	لم يبدأ التنفيذ في وضع دليل عملي ومنصة لتيسير البيانات المفتوحة على المستوى المحلي نتيجة لتحديد أولويات الانتخابات البلدية ووضع اللمسات الأخيرة على الأداء القانوني للسلطات المحلية.
5. تعزيز الشفافية في القطاع الثقافي: "ثقافة مفتوحة"	لا	نعم	اكتمال التنفيذ مع إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لنشر البيانات الثقافية في 2016. كذلك تمّ إنشاء موقع على شبكة الانترنت مخصص للأحداث الثقافية وتحديث الموقع للحصول على تسجيلات صوتية مؤرشفة مع زيادة المحتوى.
6. تعزيز الشفافية في قطاع البيئة والتنمية المُستدامة	لا	لا	يهدف هذا الالتزام إلى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ولكن انخفاض خصوصية الأنشطة والنتائج الغامضة المقصودة لا تحدث أي تأثير مُحتمل على الحكومة المفتوحة ولا ترتبط بشكل واضح بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة.
7. تعزيز الشفافية في قطاع النقل	لا	لا	يهدف هذا الالتزام إلى إنشاء بوابة إلكترونية توفر الوصول إلى بيانات النقل على شكل بيانات مفتوحة. خطة العمل لا تحدد المعلومات التي سيتم توفيرها وأي الوكالات والقطاعات والشركات المَعنيّة.
8. تعزيز الشفافية المالية والضريبية	لا	لا	تمّ إنتاج تقريرين سنويين، أحدهما عن المزايا الضريبية، والآخر على الدخل الذي تُحققه الدولة من تحصيل الضرائب. كان هنالك محدودية بسبب التغييرات في مُنسِّقي الالتزام وتحدّيات في توحيد حسابات الميزانية. كما أنه لم يتم توضيح ما إذا كانت هذه التقارير سَتُعلن للعموم أم لا.
9. وضع إطار قانوني للاعتراضات.	لا	لا	أعدت رئاسة الحكومة مشروع مذكرة مرجعية لإنشاء آلية للاعتراضات الجماعية والتي قُدّمت إلى البرلمان، ولم يُصوّت عليها بعد.

10. تطوير منصة إلكترونية متكاملة للاعتراضات وللإبلاغ عن الفساد (e-people)	لا	لا	سَيُطوِّر هذا الالتزام مِنبراً للمواطنين للإبلاغ عن حالات الفساد المزعومة، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد قد أعربت عن قلقها من أن يكون لرئاسة الحكومة ملكية مؤسسية. ولم تشارك مكونات المجتمع المدني المذكورة في خطة العمل في التنفيذ الفعلي لهذا الالتزام.
11. تطوير آليات جديدة لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من مواصلة الحوار حول السياسات العامة	لا	لا	من أجل تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار في السياسة العامة سيعمل هذا الالتزام على تطوير منصة إلكترونية للشباب لتقديم تعليقات حول السياسات العامة وتجريب ثمانية مجالس محلية مع تمثيل الشباب.
12. اعتماد مرجعية حوكمة الشركات على المستوى القطاعي	لا	لا	إنشاء مرجعية حوكمة الشركات الوطنية وتدريب مدققي الحسابات والمحاسبين للحد من الفساد. لكن الالتزام، كما هو مكتوب، ليس له صلة واضحة بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) وليس له أي تأثير محتمل على الانفتاح الحكومي.
13. إنشاء تطبيقات محمولة لتعزيز شفافية الأنشطة الحكومية والمنهجية التشاركية	لا	لا	لتحسين تقديم الخدمات للمواطنين ستطور وحدة الحكومة الإلكترونية سلسلة من تطبيقات الهواتف المحمولة، والتي تم استكمالها بشكل كبير بعد السنة الأولى من التنفيذ، ولكن ضعف الوضوح في أنشطة الالتزام أنتج علاقة غير واضحة بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة.
14. تحسين الوصول إلى الأرشيف الموجود بالمعهد الوطني للأرشيف	لا	لا	لم يبدأ التنفيذ بتطوير بوابة إلكترونية لمحتوى الأرشيف الرقمي ونظام الفهرسة الحديث على الرغم من أنّ المصطلحات والمراجع تمت صياغتها من أجل المنصة.
15. آلية إلكترونية لضمان الشفافية في توظيف الموظفين العموميين	لا	نعم	اكتمال تنفيذ هذا الالتزام مع إطلاق موقع ويب يجمع فرص العمل في القطاع العام في صيف 2016 على الرغم من عدم نشر جميع هيئات الإدارة العامة إعلانات منشورة على الموقع.

*يتم تقييم الالتزام من قِبل IRM على أنه محدد وذو صلة وله تأثير محتمل قابل للتطبيق على أرض الواقع.
*يتم تقييم الالتزام من قِبل IRM على أنه محدد وملائم ويمكن أن يكون واقعياً ويتم تنفيذه بشكل جزئي أو كامل.

نبذة عن الكاتب:

يحمل أمير الصفاقسي درجتي ماجستير في إدارة التنمية من الجامعة الأمريكية وأخرى في علوم الكمبيوتر من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بتونس. كما شغل منصب مستشار في وزارة الشباب والرياضة، وعمل مستشاراً إدارياً في القطاع الخاص.

تهدف الشراكة الحكومية المفتوحة (**OGP**) إلى تأمين التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد، وتسخير التقنيات الجديدة لتعزيز الحوكمة. تقوم آلية التقارير المستقلة (IRM) بتقييم وتطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحسين المسأءلة.

I. مقدمة :

الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP-Open Government Partnership) هي مبادرة دولية متعددة الأطراف تهدف إلى ضمان تطبيق التزامات ملموسة من الحكومات باتجاه مواطنيها لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين من مكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الحوكمة. توفر الشراكة الحكومية المفتوحة منتدى دولي للحوار والتشارك بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكل ذلك يساهم في السعي المشترك نحو الحكومة المفتوحة.

بدأت تونس مشاركتها الرسمية في OGP في سنة 2013، عندما أعلن وزير مكافحة الفساد والحكم الرشيد (عبد الرحمن الأدغم) نيّة تونس المشاركة في المبادرة.

من أجل المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة يتعيّن على الحكومات إظهار التزام واضح للحكومة المفتوحة من خلال تلبية مجموعة (الحد الأدنى) من معايير الأداء. يتم استخدام مؤشرات جهة ثالثة لتحديد مدى تقدم الدولة في كل معيار من المعايير: الشفافية المالية الإفصاح عن ممتلكات الموظفين العموميين مشاركة المواطنين والوصول إلى المعلومة. أنظر القسم السابع: مُتطلبات الأهلية لمزيد من التفاصيل.

تعمل جميع الحكومات المشاركة في برنامج الشراكة الحكومية المفتوحة على تطوير خُطط عمل للشراكة الحكومية المفتوحة لوضع التزامات محددة بهدف تغيير الممارسة إلى ما هو أبعد من الوضع الحالي على مدى عامين. قد تعتمد الالتزامات على الجهود المبذولة سابقاً، ويتم تحديد خطوات جديدة لاستكمال الإصلاحات الجارية أو الشروع في إجراءات في مجال جديد.

وَضعت تونس خطتها الوطنية الثانية للعمل من مارس 2016 إلى جويلية 2016. وكانت فترة التنفيذ الرسمية لخطة العمل من 1 جويلية 2016 حتى 30 جوان 2018.
يُغطي هذا التقرير عملية تطوير خطة العمل والسنة الأولى من التنفيذ من جويلية 2016 إلى سبتمبر 2017. بِدْءاً من 2015 بَدأت IRM بنشر تقارير مرحلية حول الوضع النهائي للتقدم في خطة العمل في غضون الفترة المحدد بسنتين. سيتم تقييم أي أنشطة أو تقدُّم يحدث بعد السنة الأولى من التنفيذ في تقرير نهاية الفترة. كما نشرت الحكومة تقييمها الذاتي في جويلية 2017.

من أجل تلبية متطلبات شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) دخلت آلية اعداد التقارير المستقلة (IRM) في شراكة مع السيد أمير الصفاقسي، وهو باحث مستقل الذي قام بإجراء هذا التقييم حول تطوير وتنفيذ خطة العمل الثانية في تونس. كما عقد باحث IRM عدة مقابلات في تونس لجمع أصوات الأطراف المتعددة. تهدف IRM إلى إعلام الحوار المستمر حول تطوير وتنفيذ الالتزامات المستقبلية. الطرق والمصادر التي تم التعامل معها موجودة في القسم السادس من هذا التقرير (المنهجية والمصادر).

II. السياق :

وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية خلال الأزمة السياسية التي أدت إلى إعادة هيكلة الحكومة. احتوت خطة العمل على التزامات ذات صلة بالتحديات التي تم تحديدها في الفترة الانتقالية بعد ثورة 2011 مثل مكافحة الفساد والوصول إلى المعلومة وانفتاح الميزانية وتحديث الخدمات الحكومية.

1.2 خلفية:

بعد التحول غير المسبوق إلى الديمقراطية في عام 2011 انتخبت تونس مجلس تأسيسي، الذي صادق على دستور جديد في عام 2015، وأُجريت انتخابات تشريعية ورئاسية حُرّة ونزيهة، وشرعت في إجراء إصلاحات ديمقراطية مهمّة. حققت تونس إنجازات كبيرة في التعددية السياسية [1] حرية [2] والتقدُّم المؤسَساتي. أصبحت تونس أول دولة عربية وشمال إفريقية تحتل المرتبة "حرّة" من قبل مؤسسة فريدوم هاوس (Freedom House) على مؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية [3]. [4] لكن رغم هذه الإنجازات لا تزال تونس تواجه تحديات عدّة منها: الفساد وتدهور الأداء الاقتصادي والتغييرات المتكررة في الحكومة والإدارة العامة.

التحول الديمقراطي، الاقتصاد والحوكمة:

منذ ثورة 2011 كان في تونس سبعة رؤساء وزراء وحكومات مختلفين. في عام 2013 دفعت التوترات بين القوى السياسية المحافظة والليبرالية البلاد إلى حرب أهلية. منحت اللجنة الرباعية التونسية المكونة من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT - Union Générale Tunisienne du Travail) الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA، Union Tunisienne de l'industrie، du commerce et de l'artisanat) الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان (LTDH La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme) والهيئة الوطنية للمحامين بتونس(Ordre National des Avocats de Tunisie) جائزة نوبل للسلام، نتيجةً للحوار الذي ساعد تونس في تجنُّب سيناريو كارثي.

كان عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية التي يُشكلها التطرُّف مضراً بحماية الحريات المدنية. منذ سلسلة الهجمات الإرهابية في عام 2015 قام الرئيس في تمديد حالة الطوارئ التي تمنح قوات الأمن صلاحيات أكبر، ويعطي للحكومة مزيد من المرونة التنفيذية، ويَحُدْ من حقوق المواطنين المتعلق منها بالتجمع العام والاحتجاز.

لقد خلق الصراع الداخلي بين القوى السياسية التي تشكل الائتلاف الحاكم تحديات في صنع القرار. منذ انتخابات سنة 2014، تم تقاسم الحكم في تونس من قبل ائتلاف القوى العلمانية المُتمثل بحزب نداء تونس من جهة، والمحافظين الممثلين بحزب حركة النهضة من جهة أخرى، بعد أن كانت المنافسة شرسة بينهما في السابق. استفاد كلا الطرفين من أغلبية مريحة في البرلمان من هذا التحالف، ولم يترك مجالاً كافياً للمعارضة. ومع ذلك فإن حزب نداء تونس الحزب السياسي الذي عيّن الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان كان في أزمة عميقة منذ عام 2015. حيث يواجه الحزب حالياً عِدّة مشاكل تتعلق بالحكم، بما في ذلك احتمال أن يكون ابن الرئيس الحالي رئيساً للبلاد، الذي ساهم في تطور المحسوبية، والتي أسفرت عن انخفاض حاد في القاعدة الشعبية الداعمة للحزب.

على الرغم من أن تونس حسب دستورها تتمتع بنظام شبه برلماني يعطي صلاحيات قوية لرئيس الوزراء، إلّا أنه في الواقع إن رئيس الدولة هو الذي يتمتع بسلطة سياسية كبيرة. يحتاج رئيس الوزراء إلى السعي باستمرار إلى توافق الآراء بين حلفائه من حزب النهضة والاتحاد العمالي (UGTT) واتحاد رجال الاعمال (UTICA) ومجموعة التقدميين الذين ما زالوا يدعمونه. بسبب المشاكل في نداء تونس لا يتمتع رئيس الوزراء بالدعم الكامل من حزبه (نداء تونس).

المشهد السياسي المهتز والاقتصاد الهش والسياق الجيوسياسي المُتفجّر للدول المجاورة يضع تونس في وضع صعب للغاية يحد من القدرات الإصلاحية. في سنة 2016 أبرمت تونس صفقة مع صندوق النقد الدولي لقرض مُدته أربع سنوات بقيمة 2.8 مليار دولار، اعتماداً على وعد من الحكومة التونسية بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية [(9)]. ونتيجة لذلك فرضت الحكومة ضريبة صارمة أدّت الى زيادة في أسعار المواد الأساسية، مما أثار احتجاجات هامة ضد التقشف في أوائل عام

2018 في جميع الجهات. وعلاوةً على ذلك، كانت إملاءات صندوق النقد الدولي المفروضة على تونس تنص بوقف التدخل الحكومي لتعزيز الدينار التونسي وترك الأمر إلى القيمة السوقية، مما أثر بِشدّة على التوازن الاقتصادي وزيادة عجز الميزان التجاري حيث بلغ التضخم 7.7 في المائة في يونيو 2018، وهو أعلى مستوى تضخم مالي في ثلاثة عقود.

في شهر ماي 2018 عقدت تونس أول انتخابات بلدية منذ الثورة. تم تأجيل هذه المرحلة الأساسية من التحول الديمقراطي والتي تضمنت المزيد من اللامركزية أربع مرات. على الرغم من انخفاض نسبة المشاركة بنسبة 35.6٪ (مقارنة مع نسبة المشاركة 69٪ في الانتخابات التشريعية لعام 2014). كانت نتائج الانتخابات البلدية في 6 ماي 2018 في تونس إيجابية بشكل عام، حيث كان هناك تمثيل كبير للشباب والنساء وبرز قادة محليون على رأس القوائم غير الحزبية والمستقلة، وتم احترام قواعد الإنصاف والشفافية (على الرغم من الإبلاغ عن حوادث صغيرة) وتم حشد منظمات المجتمع المدني المحلية لمراقبة الانتخابات.

وصلت تونس إلى نقطة الانهيار: رأي الشارع يميل إلى أن الديمقراطية لم تفي بوعودها، والشباب التونسي الذي كان هو الفاعل الرئيسي في الثورة، يشعر بأن الحكومات التي أعقبت الثورة لم تُعالج مخاوفهم، مُجبرةً إياهم على مواجهة تحديات جديدة وغير مسبوقة [12]، خاصةً في التوظيف والوضع الاقتصادي. الخدمات العامة فشلت في دورها، على سبيل المثال تواجه تونس ولأول مرة في تاريخها الحديث نقص في الإمدادات الطبية.[13] كما أنّ هناك معدلات عالية من الهجرة للشباب، ووفقاً لتقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن أكثر من 94،000 تونسي غادروا البلاد منذ عام 2011، مع تسارع هجرة حاملي الشهادات العليا في السنوات القليلة الماضية.

إصلاحات مكافحة الفساد:
في حين كان رئيس الوزراء "يوسف الشاهد" لا يحظى بشعبية كبيرة في منتصف سنة 2017، أعلن "الحرب على الفساد" التي كانت أولى حلقاتها القبض على رجل الأعمال عضو نداء تونس (شفيق جراية). [15] الذي كان قريباً جدّاً من قيادة الحزب، واعتبرت نداء تونس أنه "لا يمكن المساس به". وفي أعقاب هذا الاجراء تم اعتقال شخصيات أخرى تعمل أساساً في الاقتصاد الموازي. ومع ذلك لم تتمتع هذه الحملة باستمرارية كبيرة، وما كان مأمولاً منه أن يعطي نتائج عظيمة انتهى به عدد قليل من الاعتقالات، وعدم اتخاذ إجراءات رئيسية ضد الفساد على صعيد الحكومة [16]. [17] انتقدت منظمات المجتمع المدني في تونس حملة رئيس الوزراء على اعتبار أنها ضعيفة وغير مُصنَفة وتهدف إلى القضاء على المعارضين وتخدم مصالح الشركات الكبيرة.

اتخذت تونس خطوات تدريجية نحو مكافحة الفساد في سنة 2016 وأوائل سنة 2017. وتشمل هذه القوانين إصدار قانون حرية المعلومات واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، و[18] تمكين السلطة الوطنية لمكافحة الفساد من تنفيذ مهامها مما يفسح المجال للمجتمع المدني بالتأثير على جهود مكافحة الفساد، وإصدار قانون حماية المُبلِغين عن المخالفات في فبراير 2017 [19]. ينص هذا القانون على آليات وإجراءات للتنديد بالفساد، ويحمي المُبلِغين ضد أي عمل من أعمال الانتقام ضدهم والتي تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، كما يحمي القانون الموظفين الحكوميين من انتقام المشرفين عليهم. بينما يعتبر المجتمع الدولي تمرير هذا القانون على أنه نجاح، فإنه لا يوجد سجل لتنفيذه، أو أي إحصائيات بشأن عدد القضايا التي نشأت كنتيجة لذلك.

في محاولة لإنقاذ النظام السابق، قرر السيد (محمد الغنوشي) رئيس الوزراء السابق 1999-2011 سلسلة من الإجراءات الطارئة، وكان أحدها إنشاء التحقيق الوطني حول الفساد، الذي يرأسه السيد (عبد الفتاح عمر)، والذي قدّم تقريره في نوفمبر 2011. بعد انتهاء اللجنة الخاصة تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد (ACA) بموجب مرسوم لتولي هذه المهمة وتم تنظيمها بواسطة أوامر رئاسة الحكومة.

في سنة 2014 ضم المجلس الوطني التأسيسي هذه الهيئة واعتبرها كواحدة من السلطات المستقلة في الدستور، ومع ذلك لم يحدد البرلمان سلطات وصلاحيات الهيئة حتى سنة 2017. عندما تم إقرار قانون تنظيم هيئة مكافحة الفساد، صرح السيد (شوقي طبيب) رئيس الهيئة بأن الصلاحيات "ضعيفة" وتحت تأثير السلطة التنفيذية والقضائية.[21] وكان هذا التصريح

مدعوم من قبل مجموعات مكافحة الفساد. ومع ذلك لا تزال هيئة مكافحة الفساد الوكالة الرئيسية المسؤولة عن هذا الأمر في تونس.

يُنظر إلى الفساد اليوم على أنه أكثر انتشاراً مما كان عليه تحت نظام بن علي. حيث تُصنَّف تونس في المرتبة 75\176 على مؤشر مكافحة الفساد لسنة 2016، وهذا أعلى من الدول المجاورة، لكنه أدنى مما كان عليه خلال نظام بن علي.

جهود لاستعادة الأصول المسروقة:
بعد الثورة أنشأت الحكومة لجنة لاسترداد الموجودات والأصول غير القانونية من الفساد، وفي غضون ثلاث سنوات فقط استردت أو جمدت 94 مليون دولار نقداً، ويختاً من بن علي وعائلته.[24] وبالمقارنة مع الدول الأخرى مع ظروف كالبيروقراطية مماثلة كالموجودة في هايتي بعد دوفالييه ونيجيريا بعد أباشا، فإن معدل الانتعاش في تونس أعلى بكثير[25].

لم يكن التقدم ثابتاً، ولكن في سبتمبر 2017 أصدر البرلمان قانوناً يقوّض بشكل مباشر جهود استعادة الأصول. يمنح القانون الذي اقترحه رئيس الدولة في البداية سنة 2014، والمشار إليه على نطاق واسع باسم "قانون المصالحة" العفو الكامل عن المسؤولين المتورطين في الفساد في ظل نظام بن علي إذا كانوا ببساطة يتبعون الأوامر ولا يستفيدون من أي منفعة شخصية في وقت ارتكاب الجريمة. أما بالنسبة لأولئك الذين استفادوا من التعاملات المشبوهة يحدد القانون غرامة ماليّة كبديل صالح عن المقاضاة [(26)]. يعتبر معارضو القانون حركة "مانيش مسامح" بما في ذلك أبرز مجموعات مكافحة الفساد، أن القانون ضِدّ الانتقال الديموقراطي الناجح ويقضي على جهود السنوات الست الماضية، ويسمح للذين سهّلوا واستفادوا من الفساد بالعودة إلى مواقع السلطة السياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المسؤولين الذين تم الاستيلاء على ممتلكاتهم أو تجميدها أصبحوا الآن قادرين على استعادة ملكياتهم والتصرف فيها بحرية.

الحريات المدنية
حماية الحريات المدنية والحقوق السياسية منصوص عليها في القانون في تونس، وتتصدر تونس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في حرية التعبير والتنظيم والحق في المساواة أمام القانون (27). تسجل تونس 1 من 7 على مقياس الحقوق السياسية و3 من أصل 7 للحريات المدنية 28 (حيث أنّ 1 الأكثر حرية و7 أقل حرية). كما تحتل تونس المرتبة 123 من 159 في مؤشر الحرية الإنسانية، وهو أعلى رقم في المنطقة.[29]
على الرغم من التقييم الإيجابي الإجمالي لمؤشرات الحرية تشكل بعض الحقوق والحريات تحدٍ، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحسين الحريات المدنية والسياسية في استخدام الحكومة الموسَّع أو المبالغ فيه لـ "حالة الطوارئ" كذريعة لتقييد أو تعليق حقوق المواطنين في التظاهر والاحتجاج. في ظل حالة الطوارئ المعلنة لا يزال يسمح القانون الدستوري للمواطنين بالتجمع من أجل المناسبات الثقافية والدينية وحتى السياسية. ومع ذلك فإن حالة الطوارئ تمنح المسؤولين سلطة فرض حظر التجول وحظر التجمعات العامة دون موافقة قضائية.[30] وقد استخدمت الحكومة هذه السلطة لردع الناشطين عن نشر المشاعر المناهضة للحكومة. على سبيل المثال في 8 سبتمبر 2015 منعت وزارة الداخلية مسيرة احتجاجية خططت لها أحزاب المعارضة السياسية والمواطنون المعارضون لقانون العفو الصادر منذ نظام بن علي في 12 سبتمبر 2015، مما يؤكد الشكوك بأن الحكومة فرضت حظراً مرتجلاً للاحتجاجات على جميع أنحاء البلاد.[31]

في اليوم الوطني للمرأة في تونس 13 أوت 2017 أعلن الرئيس الباجي قائد السبسي إنشاء لجنة لتقييم الحريات الفردية والمساواة [12] في تونس كما هو مذكور في القوانين التونسية منذ الاستقلال. أصدرت اللجنة تقريرها في جوان 2018، حيث سلطت الضوء على القوانين الغير مناسبة للوضع الراهن ومناهضة للحرية وتم تقديم توصيات في هذا الغرض. كانت ردود الفعل على لجنة الحريات الفردية والمساواة قوية من الجانبين المحافظ والعلماني. دعت اللجنة إلى اتخاذ إجراءات تتعارض مع الإسلام والشريعة مثل المساواة في الميراث والحقوق المثلية. [(32)] ومع ذلك ولكي تكون هذه التدابير فعّالة يجب مناقشتها والموافقة عليها في مجلس النواب.

حرية التعبير والإعلام:
غالباً ما تعتبر تونس الدولة الأكثر تقدماً من الناحية السياسية في شمال إفريقيا، ووفقاً لمنظمة فريدوم هاوس (Freedom House) فقد تفوقت تونس في سنة 2017 على جيرانها في المنطقة، حيث تم تصنيفها على أنها "حرّة" ووصلت إلى

مجموع نقاط 78\100[33]، مقارنة بـ 35\100 في الجزائر[34]، و13\100 في ليبيا. [35] على الرغم من هذا التقدم لا تزال أوضاع الصحافة وحرية الإنترنت في تونس "حرّة جزئياً" [36]، ومن التحديات الرئيسية التي تواجه حرية التعبير هي التطبيق الواسع جداً لقوانين مكافحة التشهير، التي لم يتم تحديدها بوضوح، علاوةً على تطبيقها بصفة تعسفية.

كان أحد أكبر التغييرات الناتجة عن الربيع العربي في سنة 2011 هو فتح الإنترنت ورفع الرقابة الحكومية. ففي ظل نظام بن علي تم استخدام أجهزة رقابة على الإنترنت للسيطرة على الوصول إلى محتوى الويب. وفقاً لمنظمة فريدوم هاوس حجب نظام بن علي الوصول إلى حوالي 100 موقع بما في ذلك تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. [38] بحلول عام 2012 انتقلت حرية الإنترنت من "غير حرّة" في عام 2011 إلى "حُرة جزئياً" لأول مرة في تاريخ تونس وفقاً لمنظمة فريدوم هاوس.[39] ومنذ ذلك الحين ظل الوصول إلى الإنترنت ثابتاً مُماثلاً لما هو عليه في غرب أوروبا وفي الولايات المتحدة. واليوم يبلغ معدل انتشار الإنترنت في تونس حوالي 50٪، ومن المتوقع أن يزداد مع قيام المشغلين الخاصين بتوسيع الشبكات في جميع أنحاء البلاد.

شهدت تونس ازدهاراً إعلامياً مذهلاً على أثر الثورة مع افتتاح قنوات تلفزيونية وإذاعات متعددة. ولتنظيم جميع هذه الوسائل شمل دستور 2014 إنشاء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA). ومع ذلك حتى مع (HAICA) تواجه تونس حالات صعبة لتنظيم وسائل الإعلام على سبيل المثال قناة تلفزيونية خاصة قناة نسمة تابعة لرجل الأعمال نبيل قروي الذي تأسس في عام 2007 بالتعاون مع سيلفيو برلسكوني -رئيس الوزراء الايطالي السابق-غالباً ما يستخدم كمنصة للهجوم على المنافسين السياسيين أو المجتمع المدني. بعد أن كشفت (I Watch) عن تورط القناة في أوراق بنما بدأ رجل الأعمال حملة تشهير ضد المنظمة وزعمائها باستخدام خطاب الكراهية والترهيب.

الوصول إلى المعلومة:
في مارس 2016 صوت البرلمان التونسي على قانون يضمن الحق في الوصول إلى المعلومة. يُصنِّف مؤشر RTI هذا الإطار القانوني الجديد 11 من أصل 110. مما يجعل قانون تونس واحداً من أفضل القوانين في العالم والأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يوفر القانون آليات لطلب المعلومات والطعن في أي رفض. ومع ذلك فإن القانون ضعيف فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على الهيئات العامة التي ترفض طلباً دون مبررات واقعية. صوت البرلمان لصالح أعضاء الهيئة الوطنية للوصول إلى المعلومة في يوليو 2017 والذي يضمن تطبيق القانون.

شفافية الميزانيّة:
وفقا لشراكة الميزانية الدولية فإن الحكومة التونسية لديها "الحد الأدنى من المعلومات المتاحة" مع مشاركة ضعيفة للمواطنين ومراقبة محدودة للميزانية من قبل مؤسسة المراجعة العليا وضعف الرقابة على الميزانية بالنسبة للهيئة التشريعية. [42] كجزء من خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة الأولى، قامت وزارة المالية بدعم من البنك الدولي بتطوير منصة تسمى "ميزانيتنا". ويستند الموقع على منصة بوست (Boost).

في عام 2015 تراجعت معايير تونس إلى ما دون معايير الأهلية لـ OGP، حيث توقفت الحكومة عن نشر تقرير المراجعة الحسابية في الإطار الزمني المحدد.[43] وفي نهاية فترة تنفيذ خطة العمل السابقة في جوان 2016 لم يتم إصدار تقرير المراجعة الحسابية بعد. في ديسمبر 2016 تم إصدار تقرير المراجعة الحسابية السنوي لعام 2014، ولكنه أطول الإطار الزمني المتفق عليه بمدة 18 شهراً. اعتباراً من فبراير 2018 تم إصدار اثنتين فقط من وثائق التدقيق والمراجعة الثلاث المطلوبة لميزانية سنة 2016، وبالتالي لا تزال تونس لا تفي بمعايير الأهلية لشراكة الميزانية المفتوحة (OGP) لشفافية الميزانية.

الكشف عن أصول الموظفين العموميين:
يتعين على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء مجلس ممثلي الشعب وأعضاء أي من الهيئات الدستورية المستقلة وأي شخص يشغل منصب حكومي بارز، الإعلان عن أصوله وفقاً للدستور التونسي لعام 2014[45]. وعلاوةً على ذلك يوجد قانون يعود إلى أفريل 1987 ينص على أنّه يجب على المسؤولين العموميين الإعلان عن أصولهم، لكن هذا القانون ليس لديه أي آليّة تنفيذ أو أي عقوبة [46]. منذ عام 2015 تعمل الحكومة التونسية والبرلمان

التونسي على صياغة قوانين الكشف عن الأصول بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية [47] الذي كان أول التزام في خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة الأولى في تونس. وفقاً لمنظمة المراقبة المحلية (I Watch) لم يعلن سوى 18 من أصل 217 من أعضاء البرلمان عن أصولهم، في حين أن الحكومة الحالية هي الحكومة الوحيدة التي قام جميع وزرائها بالكشف عن أصولهم.

ناقشت اللجنة البرلمانية مشروع قانون إعلان الأصول في جوان 2017. ومع ذلك فإن المشروع لا يشمل الكشف العلني عن الأصول، ويجعل نشر هذه المعلومات من قبل المبلغين مخالفة جنائية، وهذا مبدأ يتعارض مع أفضل الممارسات للكشف عن الأصول، وفقاً لمجموعات مكافحة الفساد المحلية.

2.2 نطاق خطة العمل فيما يتعلق بالسياق الوطني:

مُقارنةً بخطة العمل السابقة، تغطي خطة عمل الشراكة الحكومية الثانية مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك المجالات ذات الصلة بشكل خاص بشفافية الحكومة ومكافحة الفساد. وتشمل الالتزامات الجديدة تطبيق الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، وتنفيذ قانون الوصول إلى المعلومة الإطار التنظيمي للبيانات المفتوحة. وتشمل خطة العمل أيضاً تطبيق الالتزامات الموجهة نحو أتمتة تقديم المعلومات حول بعض الخدمات في النقل والثقافة والخدمات البريدية.

الالتزامات التي تركز على الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية لها أهمية خاصة في سياق صناعة غير واضحة في تونس، وأن الفوسفات يعد من الصادرات الرئيسية في تونس. إن الصناعات الاستخراجية مربحة لكن لها آثار سلبية على الوسط المحيط والأشخاص الذين يعيشون بمقربة من أماكن الاستخراج بسبب سوء إدارة البنية التحتية وسوء ظروف العمل والتلوث. [50] يواصل عمال المناجم الإضراب احتجاجاً على الفقر والبطالة والضرر البيئي والفساد في جميع القطاعات الصناعية.[51] يمثل قطاع التعدين حوالي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي [52]، لكن على الرغم من هذه النسبة الصغيرة من الاقتصاد الكلي، فإن هذا القطاع يشكل جزءاً أساسياً من المخرجات الاقتصادية للمناطق الأقل نمواً في الجنوب. وينظر المواطنون إلى القطاع باعتباره واحداً من أكثر الصناعات فساداً في تونس حيث لا تتوفر سوى القليل من البيانات بما يتعلق بحقوق التخصيص وعائدات الموارد وإدارة الاستخراج. وفقاً لمعهد إدارة الموارد الطبيعية أحرزت تونس بعض التقدم نحو الشفافية في هذا القطاع: كإنشاء بوابة بيانات مفتوحة والإفصاح عن العقود والتزامات التعاقد والالتزام بالانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، كجزء من خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) لسنة 2016-2018 [53]. أثبت تطبيق التزامات فتح قطاع الصناعات الاستخراجية والعضوية المقترحة مع مبادرة EITI نية الحكومة لإكمال الانتقال إلى قطاع الاستخراج المفتوح.

ومن المواضيع الهامة الأخرى التي تتناولها خطة العمل هو انجاز قانون الوصول إلى المعلومة الذي يستلزم تزويد الهيئة الدستورية للوصول إلى المعلومة بالموارد البشرية اللازمة، ووضع الإجراءات الداعمة لضمان تنفيذ القانون.

تتضمن خطة العمل تطبيق الشفافية بما يتعلق بالميزانية، ولكن هذا يقتصر على نشر تقريرين، حيث كان من الممكن أن يكون النطاق أوسع ليشمل نشر تقارير التدقيق على أساس سنوي وفقاً للمعايير الدولية. ويشمل مجال آخر مهم لتحسين إنشاء آليات تشاركية لعملية الميزانية.

ومن المجالات الهامة التي تحتاج إلى مزيد من الشفافية، وكان جزءاً من خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة الأولى، هو الكشف عن أصول الموظفين العموميين والذي لم يتم تضمينه في خطة العمل الثانية. وبالنظر إلى أهمية وجود نظام شفاف للإفصاح عن الأصول في مجال مكافحة الفساد فكانت هذه فرصة ضائعة لعدم وضع هذا الالتزام في خطة العمل الجديدة.

---

1 NPR, Tunisia Seen as Laboratory for Arab Democracy, https://www.npr.org/2011/05/09/136137821/afteruprisings-tunisia-a-laboratory-for-democracy

2 Freedom House, Freedom in the World 2017, Tunisia Profile, https://freedomhouse.org/report/freedomworld/2017/tunisia

3 Freedom House, Democracy in Crisis, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018

4 Freedom House, Freedom in the World 2018, Tunisia Profile, https://freedomhouse.org/report/freedomworld/2018/tunisia

5 The Nobel Peace Prize for 2015, https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/press.html
6 Tunisie: Repression de Manifestations Pacifiques, https://www.hrw.org/fr/news/2015/09/10/tunisie-repressionde-manifestations-pacifiques
7 Reuters, Tunisia's president declares state of emergency after hotel attac,k Markey, Patrick and Amara, Tarek, https://www.reuters.com/article/us-tunisia-security-emergency/tunisias-president-declares-state-of-emergencyafter-hotel-attack-idUSKCN0PE0JN20150704
8 Reuters, Tunisia's PM accuse president's son of destroying ruling party, https://www.reuters.com/article/ustunisia-politics/tunisias-pm-accuses-presidents-son-of-destroying-ruling-party-idUSKCN1IU2U1
9 Al Jazeera, "Q&A: Tunisia's protest leaders vow to keep up pressure". Kestler-D'amours, Jillian, https://www.aljazeera.com/news/2018/01/qa-tunisia-protest-leaders-vow-pressure-180114072916448.html
10 Jeune Afrique, http://www.jeuneafrique.com/577767/economie/la-banque-centrale-de-tunisie-rehausse-sontaux-directeur-pour-lutter-contre-une-inflation-record/
11 Carnegie Endowment for International Peace, Sustaining Democracy, http://carnegieendowment.org/sada/76323
12 Washington Post, Monkey Cage, Five years after the Tunisian revolution, political frustration doesn't diminish progress, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/01/14/five-years-after-the-tunisianrevolution/?noredirect=on&utm_term=.c5435bb76695
13 Garda World News Alerts, https://www.garda.com/crisis24/news-alerts/106511/tunisia-medicine-shortagesnationwide
14 Jeune Afrique, http://www.jeuneafrique.com/mag/553227/societe/tunisie-la-fuite-des-cerveaux-saccelere/
15 Business News, http://www.businessnews.com.tn/arrestation-de-chafik-jarraya,520,72473,3
16 Carnegie Endowment for International Peace, Tunisia's Risky War on Corruption, http://carnegieendowment.org/sada/71569
17 Carnegie Endowment, Tunisia's Corruption Contagion, https://carnegieendowment.org/2017/10/25/tunisia-scorruption-contagion-transition-at-risk-pub-73522
18 Strategie Nationale, http://inlucc.tn/fileadmin/docs/PLAN-DACTION-VERSION-DEC2016-1.pdf
19 Transparency International. "Middle East and North Africa: A very Drastic Decline", https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline
20 Export.gov. "Tunisia- Corruption", https://www.export.gov/apex/article2?id=Tunisia-Corruption
21 Tunisie Numerique, https://www.tunisienumerique.com/tunisie-chawki-tabib-denonce-nouvelle-loifondamentale-relative-aux-instances-constitutionnelles-independantes/
22 IRI, Tunisia: Poll Reveals Persistent Dissatisfaction with Economy and Corruption, https://www.iri.org/resource/tunisia-poll-reveals-persistent-dissatisfaction-economy-and-corruption
23 Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2016: Tunisia", https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016.
24 Civil Forum for Asset Recovery, "Is Tunisia reconciliating with the corrupt?", http://cifar.eu/tunisiareconciliating-corrupt/
25 Ibid.
26 Bloomberg, "Tunisia Pardons Thousands with Corrupt Pasts, Amid Protest", The Associated Press, https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-09-14/tunisia-pardons-thousands-with-corrupt-pasts-amidprotest
27 Constitute Project, "Tunisia's Constitution of 2014", Constituteproject.org, https://issafrica.org/ctafrica/uploads/TunisiaConstitution2014Eng.pdf
28 see i.
29 CATO, "The Human Freedom Index 2016", Vasquez, Ian and Porčnik, Tanja. https://object.cato.org/sites/cato.org/files/human-freedom-index-files/human-freedom-index-2016-update-3.pdf
30 Ibid.
31 Human Rights Watch, "Tunisia: Crackdown on Peaceful Protests- Emergency Law Used to Stifle Dissent", https://www.hrw.org/news/2015/09/10/tunisia-crackdown-peaceful-protests
32 HuffPost, https://www.huffpostmaghreb.com/entry/lonu-felicite-la-colibe-pour-son-rapport-et-appelle-a-undebat-serein-entre-tous-les-tunisiens_mg_5b48da1be4b0e7c958faf85d?utm_hp_ref=mg-commission-des-libertesindividuelles-et-de-legalite
33 ibid.
34 Freedom House, "Freedom of the World 2017", Algeria Profile, https://freedomhouse.org/report/freedomworld/2017/algeria
35 Freedom House, "Freedom of the World 2017", Libya Profile, https://freedomhouse.org/report/freedomworld/2017/libya
36 Freedom House, "Freedom of the Press 2017", Tunisia Profile, https://freedomhouse.org/report/freedompress/2017/tunisia
37 Freedom House, "Freedom of the Net 2017", Tunisia Profile, https://freedomhouse.org/report/freedomnet/2017/tunisia
38 Freedom House, "Freedom of the Net 2011", Tunisia Profile, https://freedomhouse.org/report/freedomnet/2011/tunisia
39 FOTN score of 81 in 2011, and 41 by 2013 [on a scale of 100 – no freedom to 0 – totally free. See v.
40 see v.
41 Washington Post, https://www.washingtonpost.com/news/democracy-post/wp/2017/04/20/in-tunisia-activistsfinally-catch-a-break-against-a-powerful-tycoon/
42 International Budget Partnership. https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-bycountry/country-info/?country=tn
43 OGP Eligibility Criteria, https://www.opengovpartnership.org/resources/eligibility-criteria

[44] International Budget Partnership, "Open Budget Survey: December 2016 Update", https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country=tn
[45] Constituteproject.org, https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf
[46] Assabah News, Watch Organization, http://www.assabahnews.tn/article/141698/%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%88%D8%AD-%D8%A8%D9%8A%D9%86-125-%D9%8886-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9
[47] UNDP, http://www.anticor.tn/wp-content/uploads/downloads/2015/12/newsletter-PNUD-2.pdf
[48] I Watch, https://www.iwatch.tn/ar/article/511
[49] NRGI, La Note Positive Obtenue par le Secteur Pétrolier et Gazier de la Tunisie Fait Ressortir Les Possibilités D'Améliorer La Gouvernance du Secteur Minier Du Pays, https://resourcegovernance.org/news/la-note-positiveobtenue-par-le-secteur-petrolier-et-gazier-de-la-tunisie-fait-ressortir-les
[50] Environmental Justice Atlas, https://ejatlas.org/conflict/phosphate-mining-in-gafsa
[51] Deutsche Welle. Tunisia army deployed to protect oil and gas fields against economic protests, http://www.dw.com/en/tunisia-army-deployed-to-protect-oil-and-gas-fields-against-economic-protests/a-38791870
[52] Trading Economics, Tunisia GDP from Mining, https://tradingeconomics.com/tunisia/gdp-from-mining
[53] National Resource Governance Institute, "Tunisia EITI Commitment Big Step on Long Path to Improved Governance", Heni, Wissem; Melki, Wiem; Monge, Carlos, https://resourcegovernance.org/blog/tunisia-eiticommitment-big-step-long-path-improved-governance

III. القيادة وسَيْر عمليات أصحاب القرار:

تقود وحدة الحكومة الإلكترونية التابعة لمكتب رئيس الوزراء عملية المشاورات العامة وتُنسّق تنفيذ أنشطة الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP). تضم اللجنة المتعددة الأطراف ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وتشرف على وضع وتنفيذ خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة.

3.1 القيادة:

يصف هذا القسم الفرعي قيادة شراكة الحكومة المفتوحة OGP والسياق المؤسسي في تونس.
يلخص الجدول 3.1 هذه البنية بينما يوفر القسم السردي (أدناه) تفاصيل إضافية.

الجدول 3.1: قيادة OGP:

1. الهيكل	نعم	لا
هل هناك جهة اتصال مُحددة بوضوح لـ OGP (فردية)؟	✓	
	مفرد	مشترك
هل هناك وكالة واحدة رائدة في جهود الشراكة الحكومية المفتوحة؟	✓	
	نعم	لا
هل يقود رئيس الحكومة مبادرة الشراكة الحكومية المفتوحة؟		x
2. التكليف القانوني	نعم	لا
هل تم التزام الحكومة بـ OGP من خلال تفويض رسمي تم إصداره علناً؟	✓	
هل تم التزام الحكومة بـ OGP من خلال تفويض ملزم قانوناً؟	✓	
3. الاستمرارية وعدم الاستقرار	نعم	لا
هل كان هناك تغيير في المنظمة (المنظمات) الرائدة أو المشاركة في مبادرات الشراكة الحكومية المفتوحة أثناء دورة تنفيذ خطة العمل؟	✓	
هل كان هناك تغيير في القائد التنفيذي خلال مدة خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة؟	✓	

منذ ثورة 2011 انتقلت تونس من نظام رئاسي إلى نظام برلماني، تم بموجبه تحول كبير في السلطة من الرئيس إلى البرلمان ورئيس الوزراء. كل خمس سنوات يتوجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب نواب بالبرلمان ورئيسهم. ثم يعين الرئيس رئيس وزراء الذي لديه ستة أسابيع لتشكيل حكومة يوافق عليها البرلمان بأكثر من الثلثين. عندما انضمت تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة سنة 2014، كانت تترأسُها وزارة مكافحة الفساد والحوكمة. وقد أمرت الوزارة الحكومة الإلكترونية والإدارة الحكومية المفتوحة بإنشاء وتنسيق جهود لجنة متعددة الأطراف من شأنها الإشراف على تصميم خطة العمل الوطنية، وتنفيذ خطة الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP). وكانت اللجنة تتألف من خمسة ممثلين للحكومة (ثلاثة أعضاء من رئاسة الوزراء وواحد من وزارة الداخلية وواحد من وزارة المالية) وأربعة ممثلين للمجتمع

المدني وواحد من الأوساط الأكاديمية. ومن بين ممثلي المجتمع المدني الأربعة، ركز ثلاثة منهم على الحكومة المفتوحة والمسائل المتعلقة بالشفافية في حين مثل عضو واحد القطاع الخاص.

بين سنتي 2014 و2016 عانت تونس من عدم الاستقرار السياسي، الذي أدى إلى تغييرات في الحكومة. في أكتوبر 2016 أمرت حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء "يوسف شاهد" بإنشاء وزارة جديدة وهي وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، والتي استوعبت وحدة الحكومة الإلكترونية وتولت قيادة خطة العمل الثانية للـ OGP. بالنسبة لخطة العمل الجديدة قررت القيادة توسيع اللجنة المتعددة الأطراف إلى ثمانية ممثلين عن الحكومة وست منظمات مجتمع مدني وعضو واحد من القطاع الخاص وعضو واحد من الأوساط الأكاديمية وعضوين مراقبين في البرلمان، وظل تنسيق جهود الشراكة الحكومية المفتوحة في وحدة الحكومة الإلكترونية.

ومع ذلك، بسبب خلاف سياسي، استقال وزير الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد. وبعد الفشل في استبدال الوزير الراحل، قرر رئيس الوزراء حل الوزارة. وقد عادت وحدة الحكومة الإلكترونية التي كانت جزءاً من الوزارة إلى مكتب رئيس الوزراء. من الناحية الفنية كان رئيس الوزراء هو الرائد الرئيسي في شراكة الحكومة المفتوحة OGP في تونس. وللأسف لم يكن جدول أعمال الشراكة الحكومية المفتوحة أولوية بالنسبة لمكتب رئيس الوزراء، ولم يتم إدراجه حتى كجزء من أجندة الحوكمة ومكافحة الفساد.

قام مكتب رئيس الوزراء بنقل مكاتب وحدة الحكومة الإلكترونية من المقر الرئيسي التاريخي إلى موقع خارج وسط مدينة تونس. وحدة الحكومة الإلكترونية مسؤولة عن تصميم إصلاحات الحكومة الإلكترونية في الإدارة العامة لكنها لا تملك سلطة قانونية ولا سياسية لتطبيق تغييرات كبيرة.

من المهم أن نذكر، أنه منذ عام 2011 تحولت تونس من نظام رئاسي إلى نظام شبه برلماني يؤيد فيه المُشرّع الإصلاحات. هذا واقع جديد لتونس - البلد الذي تمت قيادته لأكثر من خمسين عاماً بسلطة رجل واحد وما زال يطور ثقافة التعددية، إنّ الإدارة العامة ليست معتادة على العمل مع البرلمان في تصميم وتنفيذ المبادرات الحكومية.

3.2 المشاركة داخل الحكومة

يصف هذا القسم الفرعي المؤسسات الحكومية التي شاركت في مراحل مختلفة في OGP.
يصف القسم التالي المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP).

المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة من قبل المؤسسات الحكومية

كيف شاركت المؤسسات؟	الوزارات والهيئات والوكالات	المرسوم	القضاء (بما في ذلك الوكالات شبه القضائية)	غيرها (بما في ذلك الهيئات الدستورية المستقلة أو غير المستقلة)	المؤسسات الحكومية دون الوطنية
التشاور: رصدت هذه المؤسسات أو دعيت إلى مراقبة خطة العمل، ولكنها قد لا تكون مسؤولة عن الالتزامات الواردة في خطة العمل.	تم دعوة جميع الوزارات والوكالات العامة التونسية[1]	[2]I	0	I	6

اقتراح: اقترحت هذه المؤسسات التزامات لإدراجها في خطة العمل.	II[3]	0	0	0	6
التنفيذ: هذه المؤسسات مسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل مهما كان دورهم في إعداد الالتزامات	8[4]	I[5]	0	2[6]	0

في تونس خلال أول مرحلتين في خطة العمل، كانت عملية الشراكة الحكومية المفتوحة مدفوعة بالوكالات التنفيذية وعدة وكالات مستقلة.

وصلت وحدة الحكومة الإلكترونية (المسؤولة عن تنسيق الشراكة الحكومية المفتوحة) إلى جميع الوزارات والوكالات الحكومية لدعوتها للمشاركة في خطة العمل الثانية من خلال خطابات رسمية أو اجتماعات داخلية مع ممثلي المجتمع المدني وفقاً للتقارير الرسمية.[7] بالإضافة إلى ذلك نظمت اللجنة حلقات عمل إقليمية لتوعية ورفع الوعي بعملية وقيم الشراكة الحكومية المفتوحة على المستوى المحلي.

علاوة على ذلك بخلاف خطة العمل السابقة أضافت الحكومة التونسية ممثلين من البرلمان إلى اللجنة المتعددة الأطراف من أجل تعزيز حضور المشرع. ومع ذلك فإن وجودهم يكون بصفة مراقب بصفة خاصة لعدم تَغيير استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية.
يتمتع جميع أصحاب القرار المعنيين بحرية تقديم اقتراحات لتنفيذ الالتزامات كجزء من الاستشارة؛ ومع ذلك تقرر لجنة أصحاب القرار المتعددين الاختيار النهائي.

رسمياً تم تنظيم مشاورات خطة العمل الوطنية الثانية من قبل (عابد بريكي زير) الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد في 23 مارس 2016 وكانت هذه فرصة لرفع وعي الهيئات والمؤسسات العامة بأهمية الشراكة الحكومية المفتوحة. كانت الحكومة الإلكترونية والحكومة المفتوحة مسئولة عن هذا المؤتمر. شارك ثلاثة ممثلين عن كل وزارة وكانت هذه فرصة لممثلي الوزارة لاقتراح التزامات.

أبلغ منسق IRM أن اللجنة المتعددة الأطراف قد اجتمعت شهرياً منذ بداية خطة العمل، ومع ذلك فإن المَحاضر التي تبدأ من جانفي 2017 متاحة فقط على الإنترنت ولا وجود للبقية.

3.3 مشاركة المجتمع المدني:

قامت لجنة أصحاب القرار التي أشرفت على تنفيذ خطة العمل الأولى بإعداد خطة العمل الثانية. تم تشكيل اللجنة الأولى في جانفي 2014 وتضمنت منظمات المجتمع المدني التالية: البوصلة إحدى الجمعيات الرئيسية للشفافية في تونس (Touensa) وهي جمعية تركز على المواطنة؛ وشبكة (OpenGov) في تونس التي تضم أكاديميين وجمعيات مهتمين بالمسائل المتعلقة بالحكومات المفتوحة. تضم اللجنة أربعة ممثلين للمجتمع المدني وخمسة مسؤولين حكوميين وأكاديمي واحد. بعد وضع خطة العمل الثانية قررت الحكومة توسيع عضوية اللجنة إلى ستة من منظمات المجتمع المدني وثمانية ممثلين حكوميين وواحد من القطاع الخاص وواحد من الأوساط الأكاديمية وعضوين في البرلمان.

تم إطلاق مشاورات خطة العمل الثانية في 23 مارس 2016 مع مؤتمر مخصص لهياكل القطاع العام وإطلاق مشاورة عبر الإنترنت.[8] وعلاوة على ذلك نظمت وحدة الحكومة الإلكترونية بالشراكة مع أعضاء اللجنة سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات على المستويين المركزي والإقليمي. وتم عقد سبع اجتماعات على المستوى الإقليمي؛ أربعة في الشمال في مدن باجة وجندوبة وسليانة وتستور؛ واثنان في الوسط في مدينتي القيروان والقصرين. وواحد في الجنوب في مدينة تطاوين. وقد عُقدت معظم هذه الاجتماعات في مكاتب الإدارات العامة، باستثناء باجة التي كانت في مقر لمنظمات المجتمع المدني. تم توجيه الدعوات للمشاركة في المشاورات المحلية بالتعاون مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية. كانت الاجتماعات مفتوحة وتم الإعلان عنها في الغالب على وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت نتائج الاجتماع هي زيادة الوعي بالبرنامج العام للغابات وتوضيح التزامات خطة العمل.

تم التشاور مع المجتمع المدني لخطة العمل الثانية على مرحلتين. الأولى في الفترة الممتدة من 23 مارس إلى 16 ماي 2016، والثانية من 12 جويلية إلى 29 جويلية 2016. ووفقاً لممثل الحكومة تم جمع مجموعة 1104 التزاماً، وقامت المرحلة الثانية من المشاورات بتضييق النطاق إلى 15 التزاماً للإجراء الفعلي لخطة العمل. وقررت اللجنة تحديد الالتزامات استجابةً للسياق التونسي. وتم اختيار سبعة التزامات من أصل 15 من منظمات المجتمع المدني: خمس منها اقترحتها منظمات المجتمع المدني، واقتراحان تم اقتراحُهما بشكل مشترك مع الحكومة.

تم الكشف عن الإعلان الرسمي لخطة العمل خلال مؤتمر تم تنظيمه بالشراكة مع منظمة (OECD)[9] حيث تم دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة، وكان المؤتمر مفتوحاً أمام جميع منظمات المجتمع المدني، وشاركت أكثر من 100 منظمة. وقام ممثلو منظمات المجتمع المدني أنفسهم بانتقاء ممثلي منظمات المجتمع المدني في اللجنة المتعددة الأطراف في مؤتمر تسيّرُه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تلتزم البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة بمجموعة من المتطلبات للتشاور أثناء وضع وتنفيذ ومراجعة خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة. يلخص الجدول 3.3 أداء تونس خلال خطة العمل 2016-2018.

الجدول 3.3: عملية **OGP** الوطنية:

الخطوات الرئيسية المتبعة: 6 من 7							
قبل	1. عملية الجدول الزمني والتوافر			2. إشعار مسبق			
	الخط الزمني والعملية متاحة على الانترنت قبل التشاور	نعم	لا	إشعار مسبق للتشاور	نعم	لا
		✔			✔	
	3. زيادة الوعي			4. قنوات متعددة			
	نفذت الحكومة أنشطة التوعية	نعم	لا	4 أ. استشارات عبر الإنترنت:	نعم	لا
		✔			✔	
				المشاورات الشخصية: ب	نعم	لا
					✔	
	5. الوثائق والملاحظات					
	ملخص التعليقات المقدمة				نعم	لا
						✗
أثناء	6. المنتدى المنتظم المتعدد الأطراف					
	هل يوجد منتدى؟ 6A.	نعم	لا	6 ب. هل اجتمع بانتظام؟	نعم	لا
		✔			✔	
بعد	7. تقرير التقييم الذاتي للحكومة					
	نشر تقرير التقييم الذاتي السنوي؟ 7A.	نعم	لا	7 ب. التقرير متاح باللغة الإنجليزية واللغة الإدارية؟	نعم	لا
		✔				✗
	فترة التعليق العام لمدة أسبوعين على التقرير؟ 7C.	نعم	لا	7 د. تقرير يستجيب لتوصيات IRM؟	نعم	لا
		✔				✗

الجدول 3.4: مستوى التأثير العام:

قامت IRM بالتأقلُم مع الرابطة الدولية للمشاركة العامة (IAP2) "سلسلة المشاركة" لتطبيقها على OGP.[10] يُبين هذا المستوى المحتمل للتأثير العام على محتويات خطة العمل. انطلاقاً من روح الشراكة الحكومية المفتوحة يجب على معظم البلدان أن تطمح إلى "التعاونية".

مستوى التأثير العام		أثناء تطوير خطة العمل	أثناء تنفيذ خطة العمل
تمكين	سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار لأعضاء من الجمهور.		
التعاون	كان هناك حوار متكرر وساعد الجمهور على وضع جدول الأعمال.	✓	
إشراك	الحكومة أعطت ردود فعل حول كيفية القيام بالمدخلات العامة		✓
استشارة	يمكن للعموم إعطاء المدخلات.		
الإعلام	أبلغت الحكومة العموم بمعلومات عن خطة العمل.		
لا التشاور	لا التشاور		

3.4 التشاور أثناء التنفيذ:

كجزء من مشاركتهم في الشراكة الحكومية المفتوحة، تلتزم الحكومات بتحديد منتدى لتمكين المشاورة المنتظمة بين أصحاب القرار المتعددون من أجل تنفيذ الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP). يمكن أن يكون هذا كياناً موجوداً أو كياناً جديداً. يلخص هذا القسم تلك المعلومات.

تُعقد اللجنة التوجيهية لأصحاب القرار شهرياً من جانفي 2017 لاستعراض التقدم الذي تم احرازه في تطبيق التزامات الشراكة الحكومية المفتوحة. من المهم الإشارة إلى أنه تم الإعلان عن خطة العمل الرسمية في نوفمبر 2016. كانت الاجتماعات تتم شخصياً في مقر الوحدة الحكومية الإلكترونية في تونس. حيث أنّ معظم منظمات المجتمع المدني المشاركة كانت موجودة في تونس.

تشارك منظمات المجتمع المدني بنشاط اجتماعات اللجنة التوجيهية، كما يشهد عليها الباحث. وخلال الاجتماعات تطرح منظمات المجتمع المدني أسئلة على ممثلي الحكومة والمنفذين الآخرين، وتكمل تقريراً منفصلاً لرصد اللجنة التوجيهية وتقديم توصيات بشأن تنفيذ الالتزامات.

اجتماعات اللجنة التوجيهية مفتوحة للمراقبين. وظلت مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات ثابتة. ولسوء الحظ كانت مشاركة المسؤولين الحكوميين أقل ثباتاً، ولم تتمكن بعض نقاط الاتصال الحكومية من توضيح التأخير في تنفيذ الالتزامات عندما طَلبت منها منظمات المجتمع المدني ذلك.

يمكن الاطلاع على محاضر الاجتماعات على الموقع الإلكتروني الحكومي الخاص بـ OGP باللغة الإدارية.[11] لا توجد قواعد تُحدّد الجنس أو العمر في الاجتماعات متعددة الأطراف، ومع ذلك تهيمن عليها الإناث. لم تكن هناك أي قواعد للإقصاء أو استبدال الغائبين.

3.5 التقييم الذاتي:

تتطلب مواد الحوكمة الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة أن تنشر البلدان المشاركة تقرير التقييم الذاتي بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة الأولى من التنفيذ، ويجب أن يكون تقرير التقييم الذاتي مُتاحاً للتعليقات العامة لمدة أسبوعين، ويُقيّم هذا القسم الامتثال لهذه المتطلبات وجودة التقرير.

قدمت الحكومة التونسية تقييماً ذاتياً في الوقت المناسب باللغة الإنجليزية، ومع ذلك لم يكن التقييم الذاتي متاحاً باللغة العربية حتى يوليو 2018.

3.6 الاستجابة لتوصيات الإدارة IRM السابقة:

الجدول 3.5: التوصيات الرئيسية لتقارير IRM السابقة:

التوصية		مُوجهة؟	مُندمجة مع خطة العمل التالية؟
I	إشراك أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني المتنوعة جغرافياً وممثلي القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ الالتزامات. وينبغي أن يشمل ذلك أنشطة الترويج والتوعية الوطنية والإقليمية والمحلية، وكذلك تخصيص الميزانيات والموارد البشرية اللازمة لجميع الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يشارك البرلمان في الالتزامات المتعلقة بالمساءلة الحكومية، والتي تستلزم صياغة القوانين.	✔	✔
2	نشر معلومات مُفصّلة حول الموارد الطبيعية وجميع العقود المُلزِمة في شكل سهل الاستخدام.	✔	✔
3	تنفيذ نظام "العدالة المفتوحة" الذي يجعل العمليات القانونية مفتوحة وشفافة لردع السلوك غير المناسب من جانب المحكمة أو النظير المسيء. وهذا يستدعي جعل محتويات ملفات المحكمة مُتاحة على الإنترنت.	✗	✗
4	مراجعة الإطار القانوني لجعل محكمة التدقيق الوطنية مستقلة عن السلطة التنفيذية لإزالة الخلل الهيكلي الحالي (حيث تكون الحكومة قاضيها الخاص)، مما يقوض مصداقية ومُساءلة النظام القانوني في تونس.	✗	✗
5	تنفيذ عملية "الميزانية المفتوحة" على مستوى البلديات في جميع البلديات. وهذا يتطلب النشر المسبق لجميع المعلومات المتعلقة بالميزانية على الإنترنت، وآلية تشاركية واضحة تدفع حدود المشاركة من مجرد التشاور إلى تمكين المواطنين.	✔	✔

من بين التوصيات الخمس، تناولت الحكومة أربع منها في تقييمها الذاتي، وأُدرجت ثلاث منها في خطة العمل الثانية. تناولت الحكومة التوصية الأولى بتوسيع المناطق المشاورات الجغرافية، وإضافة عضوين من البرلمان كمراقبين. كما تم ترسيخ التوصية الثانية بشأن الموارد الطبيعية في خطة العمل هذه من خلال الالتزام بالانضمام إلى مبادرة EITI. وتم تناول التوصية الثالثة في الالتزام الرابع لخطة العمل هذه، بهدف تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.

[1] Ministries of: Justice, Defense, Interior, Foreign Affairs, Health, Finances, Religious Affairs, Development and International Cooperation, Industry, Commerce, Local Affairs and Environment, Education, Higher Education, Energy and Mines, Agriculture, Equipment, Social Affairs, Employment and Vocational Training, Tourism, Technology, Cultural Affairs, Transports, Youth and Sports, Women and Family, State Properties, Major Reforms, Relationship with Civil Society, Relationship with the Parliament

[2] The Tunisian Parliament

[3] The National Archive, High Authority of the Administrative and Financial Audit, Presidency of the Government: Governance Unit, General Direction of Reforms and Prospective, Relationship with the Citizen; Ministry of: Local Affairs and Environment, Transport, Cultural Affairs, Relationship with Civil Society and Constitutional Bodies, Finance, Religious Affairs

[4] Presidency of the Government, Ministry of Energy and Mines, Ministry of Local Affairs, Ministry of Culture, Ministry of Transport, Ministry of Finance, Ministry of Youth and Sports

[5] The Tunisian Parliament

[6] The Anti-Corruption Authority, National Archive Institute

[7] OGP Tunisia, http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=1426

[8] E-participation, www.consultations-publiques.tn

[9] OECD is a strategic partner of Tunisia in its agenda of good governance and corruption fighting since 2013.

[10] IAP2's Public Participation Spectrum, http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf

[11] OGP Tunisia, http://www.ogptunisie.gov.tn/?cat=91

IV. الالتزامات :

تضع جميع الحكومات المشاركة في OGP خطط عمل تشمل التزامات ملموسة على مدى عامين. تبدأ الحكومات خطط عمل الشراكة الحكومية المفتوحة من خلال تقاسم الجهود الحالية المتعلقة بالحكومة المفتوحة، بما في ذلك الاستراتيجيات المُحددة والبرامج الجارية.

يجب أن تكون الالتزامات مناسبة للظروف والتحديات المتعلقة بكل بلد. كما يجب أن تكون التزامات الشراكة الحكومية المفتوحة ذات صلة بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) المنصوص عليها في المواد الخاصة بالحوكمة وإعلان الحكومة المفتوحة التي وقعتها جميع الدول المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP).[1]

ما الذي يجعل الالتزام جيداً؟

إدراكاً بأن تحقيق التزامات الحكومة المفتوحة غالباً ما ينطوي على عملية تستغرق سنوات، لذلك يجب على الحكومات إرفاق أُطُرْ زمنية ومعايير لالتزاماتها، تشير إلى ما يجب إنجازُه كل عام كلما أمكن ذلك. يعرض هذا التقرير ويُفصّل كل من الالتزامات التي أدرجها البلد في خطة عمله، ويحلل السنة الأولى من تنفيذها.

المؤشرات المستخدمة من قبل IRM لتقييم الالتزامات هي كالتالي:

- النوعيّة (التميُّز): هذا المؤشر يُقيّم مستوى نوعية الالتزام، وقابلية قياس كل التزام. الخيارات هي:
  عالية: لغة الالتزام توفر أنشطة واضحة ويمكن التحقق منها، وتتضمن نواتج قابلة للقياس لتحقيق هدف الالتزام.
  متوسطة: لغة الالتزام تصف النشاط الموضوعي، يمكن التحقق منه، ويتضمن الانجازات، ولكن هذه المخرجات ليست قابلة للقياس بوضوح أو ذات صلة بتحقيق هدف الالتزام.
  منخفضة: تصف لغة الالتزام النشاط الذي يمكن تفسيره على أنه يمكن التحقق منه، ولكن يتطلب بعض التفسير من جانب القارئ لتحديد ما تقوم عليه الفعالية وما ستكون عليه الإنجازات.
  لا شيء: لغة الالتزام لا تحتوي على نشاط قابل للقياس.

- الملائمة: يقيّم هذا المؤشر مدى ارتباط الالتزام بقيم OGP. استناداً إلى قراءة قريبة لنص الالتزام، كما هو مذكور في خطة العمل فإن الأسئلة الإرشادية لتحديد الملاءمة هي:
  الوصول إلى المعلومة: هل ستكشف الحكومة عن مزيد من المعلومات أو تحسين جودة المعلومات التي تم الكشف عنها للمواطنين؟
  المشاركة المدنية: هل ستنشئ الحكومة أو تُحسن الفرص أو القدرات للجمهور للإعلام أو التأثير في القرارات؟
  المساءلة العامة: هل ستنشئ الحكومة أو تُحسن فرص لتحمل المسؤولين نتيجة أفعالهم؟ التكنولوجيا والابتكار للشفافية والمساءلة: هل سيتم استخدام الابتكار التكنولوجي بالاقتران مع إحدى قيم الشراكة الحكومية المفتوحة الثلاثة الأخرى للتقدم إما في الشفافية أو المساءلة؟[2]
- التأثير المحتمل: يقوم هذا المتغير بتقييم التأثير المحتمل للالتزام في حالة اكتماله كما هو مكتوب. يستخدم باحث IRM النص من خطة العمل إلى:
  - تحديد المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية.
  - تحديد الوضع الراهن في بداية خطة العمل.
  - تقييم درجة تأثير الالتزام، في حال تنفيذه، على الأداء ومعالجة المشكلة.

الالتزامات المُميّزة: تعتبر التزامات مثالية للـ OGP، من أجل الحصول على نجمة يجب أن يستوفي الالتزام عدة معايير:

- ستتمتع الالتزامات المميزة بنجمة بنوعية "متوسطة" أو "عالية". يجب أن يحدد الالتزام نشاطات وخطوات محددة بوضوح لتحديد مدى تأثيرها المحتمل.
- يجب أن توضح لغة الالتزام صلاحيتها لحكومة مفتوحة، وعلى وجه التحديد، يجب أن تكون مرتبطة بواحدة على الأقل من قيم OGP للوصول إلى المعلومات أو المشاركة المدنية أو المساءلة العامة.
- سيكون للالتزام تأثير محتمل "تحويلي" إذا تم تنفيذه بالكامل.[3]
- يجب على الحكومة إحراز تقدم كبير في هذا الالتزام خلال فترة تنفيذ خطة العمل، والحصول على تقييم للتنفيذ "الجوهري" أو "الكامل".

بناءً على هذه المعايير، لم تتضمن خطة عمل تونس أي التزامات مميزة.

وأخيراً تعرض الجداول في هذا القسم مقتطفاً من ثروة البيانات التي تجمعها IRM أثناء عملية إعداد تقرير التقدم. للاطلاع على مجموعة البيانات الكاملة لتونس وجميع البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة أنظر OGP Explorer.[4]

نظرة عامة على الالتزامات:

تتضمن خطة العمل الثانية في تونس على 15 التزاماً، تم اختيار خمسة منها مباشرة أو تم تعديلها من الخطة السابقة. وتشمل هذه الالتزامات: آلية إلكترونية للاعتراضات المدنية والابلاغ عن الفساد، بوابة بيانات مفتوحة، مستودع الشركة الوطني، تدريب وطني مفتوح، ونشر تقارير التدقيق. وتشمل الالتزامات الجديدة استعدادات لتونس للانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وتفعيل قانون الوصول إلى المعلومة، ووضع إطار تنظيمي للبيانات المفتوحة.

---

[1] Open Government Partnership: Articles of Governance, June 2012 (Updated March 2014 and April 2015), https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/OGP_Articles-Gov_Apr-21-2015.pdf

[2] IRM Procedures Manual. Available at: http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/IRM-Procedures-Manual-v3_July-2016.docx

[3] The International Experts Panel changed this criterion in 2015. For more information visit: http://www.opengovpartnership.org/node/5919

[4] OGP Explorer: bit.ly/1KE2WlI

I .الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية "EITI":

نص الالتزام:

يهدف هذا الالتزام إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الموارد الطبيعية، من أجل تعزيز حوكمة هذا القطاع وبناء الثقة بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال، وجعل تونس نموذجاً للشفافية في منطقة الشرق الأوسط.

الانجازات:

- تعيين مسؤول رفيع المستوى لقيادة عملية تنفيذ المبادرة.
- إنشاء مجموعة متعددة الأطراف للإشراف على تنفيذ المبادرة.
- وضع خطة عمل لتنفيذ المبادرة.
- نشر تقرير عن الصناعات الاستخراجية وفقاً لمعايير المبادرة، وعلى أساس مبادئ البيانات المفتوحة.
- تقديم طلب للانضمام إلى المبادرة.

المؤسسة المسؤولة: الوزارة المسؤولة عن الطاقة والمناجم.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: أوت 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً				✓	✓	✓					✓		لا		✓		

السياق والأهداف:

يستقطب استكشاف واستغلال النفط والغاز 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1] (1) في تونس. يتم الاستخراج بشكل رئيسي في المناطق الداخلية من تونس التي تنقصها التنمية ويتفشى فيها الاقتصاد الموازي ومستويات عالية من البطالة مقارنة بالمناطق الساحلية.

بينما تُعتبر الصناعة الاستخراجية هي الفرصة الوحيدة لخلق فرص العمل في المنطقة، إلا أنها كانت مشهورة تاريخياً بتفشي الفساد فيها.[2] أفاد الأفراد المرتبطون بشكل وثيق بالنظام السابق للرئيس المخلوع "بن علي" أنهم كانوا يستعملون نفوذهم لمنح تراخيص الاستكشاف مقابل رشوة.[3] شكل هذا الاستياء واحداً من القوى الدافعة الرئيسة لثورة 2011.[4] على الرغم من أهمية هذا القطاع لا توجد حتى اليوم معلومات متاحة للعموم عن الأرباح التي يحققها استغلال النفط والغاز. في سنة 2015 أنشأت منظمات المجتمع المدني حركة تسمى "وينو البترول؟" (أين النفط؟) لرفع مستوى الوعي حول انعدام الشفافية في الصناعات الاستخراجية في تونس. وأدت الرؤية الواضحة لهذه القضية إلى الاحتجاجات العامة في المناطق الداخلية التي تطالب بتوفير فرص العمل والتنمية من القطاع الاستخراجي. ردت الحكومة بنشر أرقام حول الأرباح المستحقة على النفط والغاز، لكن مصداقية هذه الأرقام تم استجوابها من قبل العموم. الاستياء المرتبط بعملية الصناعات

الاستخراجية هي مشكلة مستمرة، وغالباً ما تؤدي الاحتجاجات إلى عرقلة أعمال الاستغلال وإغلاق السكك الحديدية والطرقات.

يمكن أن يكون الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) خطوة رئيسية، ويمكن أن تؤدي تدابير الشفافية التي تتطلبها معايير مبادرة EITI، بما في ذلك النشر والتحقق المستقل للأرباح المستلمة إلى المزيد من الانفتاح والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية في تونس.

مع هذا الالتزام تهدف الحكومة إلى بدء العملية التحضيرية للانضمام إلى مبادرة EITI. يتضمن الالتزام العديد من المراحل الملموسة لتونس من أجل الحصول على وضع الترشُّح للمبادرة. هذا الالتزام ذو صلة بالوصول إلى المعلومة لأنه سيؤدي إلى الكشف عن معلومات حول حجم الإنتاج والموارد المالية للقطاع الاستخراجي في تونس. كما أنه ذو صلة بالمشاركة المدنية، لأنه يُمكّن من تضمين مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة سياسات مبادرة EITI. إذا تم تنفيذه بالكامل، يمكن أن يكون لهذا الالتزام تأثير محتمل معتدل ستستكمل الخطوات التحضيرية اللازمة لتطبيق تونس مبادرة EITI كدولة مُرشحة. مع العلم أن التوافق مع مبادرة EITI هو عملية أطول، تتطلب استكمال خطوات إضافية، ومع ذلك، فإن هذا الالتزام يتطلب القيام بعمل ضروري مسبق. ووفقاً للمعهد الوطني لإدارة الموارد (NRGI) يعد هذا التزاماً رئيسياً للحكومة يمكن أن يحقق الشفافية في القطاع المعتّم والحيوي في الاقتصاد.[5] كما أنه سيرسل رسالة قوية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

اكتمال الالتزام:
كان التقدم محدوداً، ومن بين الأنشطة الخمسة لم يتحقق سوى أول نشاط وهو تعيين المسؤول الرفيع المستوى. حيث ساهمت التغييرات المتكررة لوزير الطاقة والمناجم في الحد من إحراز تقدم في هذا الالتزام.

تشمل إجراءات مبادرة EITI تعيين الأبطال (الممثلين السياسيين) ومنسق المشروع. شاركت تونس في مبادرة EITI في جويلية 2016 عندما تم تعيين وزير الطاقة والمناجم (المنجي المرزوق)، ورئيس لجنة الطاقة والموارد الطبيعية (عامر العريض) كبطلين لمبادرة EITI. في أوت 2016 تم استبدال (مرزوق) بِـ (هالة شيخ روحو)، وفي سبتمبر 2017 تم استبدالها بِـ (خالد قدور). كما تغير مُنسق المشروع ثلاث مرات منذ جوان 2016، وشغل منسق المشروع ثلاثة أشخاص مختلفين.

ومع ذلك كان الحاجز الرئيسي هو تشكيل مجموعة متعددة الأطراف، والتي من المفترض أن توافق على خطة العمل وتضمن صوت ومشاركة المجتمع المدني. في أوائل عام 2017 عيّن وزير الطاقة والمناجم التونسي اللجنة الرباعية التونسية كممثل عن منظمات المجتمع المدني.[6] شككت منظمات المجتمع المدني بشدة في هذا الأمر، حيث زعمت أن اللجنة الرباعية لا تمثل المجتمع المدني، وأشارت إلى تضارب في المصالح. في الواقع رئيس (UTICA) (جزء من اللجنة الرباعية) والعديد من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين هم رؤساء للممتلكات التي تعمل في حقل النفط والغاز.[7] لحل هذه المشكلة سهلت (NRGI) إجراء مناقشة بين منظمات المجتمع المدني الرئيسية النشطة ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها الشباب والوزارة. كانت النتيجة كما يلي:

- من المتوقع إجراء الانتخابات لانتخاب أعضاء يمثلون المجتمع المدني في اللجنة. شبكة "نشر ما تدفع تونس" و"أنا يقظ" الفرع التونسي لمنظمة الشفافية الدولية سوف تشارك في هذه الانتخابات.
- سيشرف على الانتخابات الهيئة التونسية لمكافحة الفساد.
- سيتم إنشاء فئة جديدة من "المنظمات الوطنية" في اللجنة لتشمل اللجنة الرباعية.

على الرغم من أن تونس شهدت طفرة في عدد منظمات المجتمع المدني، ويعود ذلك بشكل كبير إلى ضخ أموال المعونة بعد الثورة، إلا أن فكرة مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار ما زالت حديثة العهد للغاية، ولا تزال منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الخبرة والقدرات. لا توجد سوى القليل من مجموعات المجتمع المدني ذات المغزى وبعض منظمات المجتمع المدني التاريخية الكلاسيكية تميل إلى الاستقطاب، إما بالقرب من مؤسسة القطاع الخاص مثل (UTICA) أو

الإدارة والهيئات الحكومية مثل (UGTT). لذا فإن عملية اختيار منظمات المجتمع المدني للمجلس حساسة. وتحتاج هذه المنظمات المختارة إلى استيفاء معايير التمثيل والمعرفة التقنية مع تجنب تضارب المصالح.

الخطوات التالية:

الانضمام إلى مبادرة EITI هو الالتزام الرئيسي لخطة العمل هذه، ويجب أن يتم تحديد أولوياته على الأجندة السياسية من قبل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية.

يقترح باحث IRM تنفيذ هذا الالتزام في الخطة التالية مع التوصيات التالية:

- ينبغي أن تحتفظ وزارة الطاقة والمناجم بنقطة اتصال مستقرة لقيادة العملية وضمان الاستمرارية.
- يجب أن تجرى انتخابات للجنة تنفيذ الخطة، مع ضمان عدم وجود تضارب في المصالح (يجب عدم إشراك أو دعم أعضاء المنظمات غير الحكومية أو الممولين من قبل شركات النفط والغاز).
- توسيع قاعدة منظمات المجتمع المدني لتشمل المنظمات ذات الملامح العامة لمكافحة الفساد مثل (I Watch (فرع الشفافية الدولي في تونس) البوصلة (هيئة الرقابة الوطنية للبرلمان والحكومة) منتدى Forum Tunisie des Droits Economiques et Sociaux (منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تراقب الحركات الاجتماعية في تونس) وl'Observatoire Tunisien de l'Economie (منظمة مجتمع مدني وطنية تنشر رؤى وتقارير عن الاقتصاد التونسي)
- يجب أن تدعم إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) بشكل كبير من خلال إطار قانوني قوي. يمكن تنقيح الإطار القانوني الحالي ليشمل ما يلي:
  - o نشر البيانات على شكل بيانات مفتوحة وصيغة قابلة للاستغلال.
  - o التأكد من أن أصحاب القرار المشاركين في الصناعة الاستخراجية يمكن أن يخضعوا للمساءلة بموجب القوانين التونسية في حالة الاحتيال سواء المنظمات الحكومية أو شركات الاستكشاف والاستخراج.

---

[1] The Unfinished Revolution Bringing Opportunity, Good Jobs And Greater Wealth To All Tunisians

[2] Reuters, Protesters clash with police in Tunisian mining town over jobs, https://www.reuters.com/article/ustunisia-protests/protesters-clash-with-police-in-tunisian-mining-town-over-jobs-idUSKBN1GX32P

[3] Nawaat, http://nawaat.org/portail/2013/06/12/chiboub-essebsi-une-relation-en-or-noir/

[4] Nawaat, Behind Tunisia's Economic Miracle, https://nawaat.org/portail/2009/06/18/tunisia-behind-tunisiaseconomic-miracle-inequality-and-criminalization-of-protest/

[5] Interview with Wissem Heni, Natural Resource Governance Institute, Tunis, 26 May 2018.

[6] Composed of The Tunisian General Labor Union (UGTT), The Tunisian Confederation of Industry, Trade and Handicrafts (UTICA), The Tunisian Human Rights League, and the Tunisian Order of Lawyers. A coalition that led the national dialogue of 2013/2014 and was awarded the Nobel Prize for Peace in 2016.

[7] Groupe Bouchamaoui, the head of UTICA is Wided Bouchamaoui

2. تحديث الإطار التنظيمي لفرض تطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات:

نص الالتزام:

تعزيز تطبيق القانون على حق الوصول إلى المعلومة، ووضع جميع التدابير اللازمة لضمان الوصول إلى المعلومة إما بشكل استباقي أو حسب الطلب.

الانجازات:

- إصدار مرسوم لإنشاء هيئات عامة في كل إدارة عامة مسؤولة عن فرض تطبيق القانون.
- إنشاء سلطة عامة مستقلة -هيئة الوصول الى المعلومة - للإشراف على تنفيذ القانون ودراسة الطعون المُقدّمة ضد رفض السلطات العامة الكشف عن الوثائق المطلوبة في المقام الأول.
- ينبغي فرض رسوم على عملية الحصول على المعلومات المطلوبة (حالات استثنائية).
- نشر التنظيم التكميلي لقانون الوصول إلى المعلومة.
- صياغة خطة عمل وطنية لتيسير تنفيذ القانون.
- استكمال تنظيم الأرشيف، وتطوير نظام لتصنيف الوثائق الإدارية.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة ووزارة الإدارة العامة والأرشيف الوطني للبرلمان التونسي

المؤسسة الداعمة (المؤسسات):

كما ذكر في خطة العمل الوطنية: لا شيء

كما تم تقييمها: المادة 19 البنك الدولي اليونسكو ATCP FSVC

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: مارس 2017

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً				✓	✓		✓					✓	لا		✓		

السياق والأهداف:

وافق البرلمان التونسي على قانون الوصول إلى المعلومة في مارس 2016.[1] يضمن هذا القانون الحق في الوصول إلى المعلومة، وإنشاء هيئة الوصول إلى المعلومة كسلطة مستقلة.

ومع ذلك تَخلّل تنفيذ القانون عدة مشاكل. منذ صدور القانون واجهت الإدارة العامة تحديات في التعامل مع الطلبات حيث لا توجد إجراءات وآليات موحدة داخل الإدارة التونسية. ووفقاً للتحليل الذي أجرته المنظمات غير الحكومية[2] فإن تطبيق القانون ليس منهجياً، وهو يخضع لتقدير المؤسسات. وتتفاقم المشكلة بسبب تصنيف البيانات الغير موحد أو غير موجود في معظم هيئات الإدارة. نادراً ما يتم تصنيف المعلومات من عامة إلى سرية، ويفضل معظم الموظفين العموميين استخدام البريد الإلكتروني الشخصي بدلاً من البريد الإلكتروني الرسمي، مما يُعقِّد تخزين البيانات وتصنيفها.[3]

يهدف هذا الالتزام إلى فرض الحق في الوصول الى المعلومة من خلال توفير المراسيم اللازمة، وإتاحة الدعوة لمرشحي

هيئة الوصول إلى المعلومة، وإنشاء هيئة داخلية للمعلومة في كل مؤسسة، وتحديد المعايير العامة والمُصنّفة. كما يتطلب الالتزام وضع استراتيجية وطنية من شأنها تسهيل تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومة مع دعمه في الوقت نفسه بالنصوص القانونية التكميلية.

يحتوي الالتزام على مراحل محددة وذو صلة بالوصول إلى المعلومة، لأنه يضع خطوات لإنفاذ القانون من خلال تحديد الخطوات العملية الموجب تنفيذها. يتطلب هذا الالتزام تزويد الهيئة بالموارد البشرية الازمة، حيث يمكن للمواطنين أو الهياكل القانونية الطعن في رفض طلبات المعلومات. ولذلك فإن هذا الالتزام يفي بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في المساءلة العامة.

إذا تم تنفيذه بالكامل يمكن أن يكون لهذا الالتزام تأثير محتمل تحويلي في ضمان الحق في الوصول للمعلومات للمواطنين التونسيين من الناحية العملية. وفقاً لجمعية المادة 19 والجمعية التونسية للمراجعين العامين، فإن الخطوات الموصوفة في الالتزام ضرورية لضمان تفعيل قانون الوصول إلى المعلومة، الذي تم تمريره قبل خطة العمل هذه. ويشمل الالتزام إكمال واحدة من الخطوات الرئيسية في تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومة أي وجود سلطة وظيفية تتمتع، من خلال البرلمان، بتفويض الحق في الوصول إلى المعلومة داخل المؤسسات العامة، ومراجعة النداءات للحصول على المعلومة من قبل المواطنين أو المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الانجازات المذكورة هو تصنيف البيانات، وهو شرط أساسي ضروري في كل إطار للوصول إلى المعلومة. وفي حين أن هذا الالتزام طموح للغاية، فمن المرجح أن تتطلب الانجازات المدرجة فترة زمنية أطول، وأن تشمل مجموعة أوسع من الهيئات العامة. تندرج الإصلاحات المتعلقة بأرشفة المعلومات وتصنيفها تحت مسؤولية رئاسة الحكومة أو وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد أو الأرشيف الوطني، لكن الإصلاحات تتجاوز ما يقترحه هذا الالتزام وستشمل في النهاية وزارة الداخلية، وزارة الدفاع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية في الخطوة الأولى، وقد بدء تنفيذ السياسات المعتمدة لجميع هيئات الإدارة العامة. لم تكن ثقافة الوصول إلى المعلومات موجودة في تونس قبل الثورة، وكان القانون دائماً مطلباً من منظمات المجتمع المدني المحلية. إن تنفيذ هذا القانون يعتبر من قبل (I Watch) كأحد الإنجازات الرئيسية لمحاربة الفساد، وتوفير قاعدة قانونية للطعن في رفض الوصول إلى المعلومة.

اكتمال الالتزام:

خططت الحكومة التونسية لإتمام هذا الالتزام بحلول مارس 2017، لكن اكتماله كان محدوداً. خلال التقييم أصبح من الواضح أن بعض خطوات هذا الالتزام تتطلب إجراءات تعديلية، مثل اختيار أعضاء الهيئة العليا للوصول إلى المعلومة، ولديهم السلطة للعمل بشكل مباشر، ووضع خطة عمل لإنفاذ الحق في الوصول إلى المعلومة، إنشاء مواقف جديدة داخل الإدارة لمراجعة طلبات الحصول على المعلومات، ونشر المراسيم التي تنظم تطبيق القانون وإنشاء دلائل توجيهية مُصَاحِبة. وشملت الأنشطة أيضاً تصنيف البيانات مع الأرشيف الوطني في غضون سنة، وتحديد الوصول إلى رسوم المعلومات من قبل وزارة المالية.

في جويلية 2017، أي بعد مرور خمسة أشهر تقريباً على استكمال الالتزام، تم اختيار أعضاء هيئة الوصول إلى المعلومة.[4] ولدى السلطة تسعة أعضاء، من بينهم عضوان من السلطة القضائية ومحام وممثل عن الأوساط الأكاديمية واثنان ممثلون لهيئات الدولة وصحفي وممثل واحد لمنظمات المجتمع المدني.

ووفقاً لأحد أعضاء سلطة الوصول إلى المعلومات، تم الانتهاء من مشروع خطة العمل، وتم إعداد بعض مشروعات المراسيم، ولكن لم يتم إتاحتها للعموم.

يمكن تفسير التأخير بأربعة أسباب رئيسية:

- كان الالتزام متفائلاً بشكل مُفرط. الالتزام ينطوي على إجراء إصلاح كبير في أقل من عام. لم تثبت القدرات والوسائل الحكومية المُكرسة لدعم الحق في الوصول إلى المعلومة أن تكون كافية لتنفيذ جميع الأنشطة في الجدول الزمني المحدد.

- لم يتم منح الأولوية لهذا الالتزام من قبل الحكومة وأجندة مكافحة الفساد التي أعلنها رئيس الوزراء، والتي أعلنت الحرب على الفساد في جويلية 2017.[5]

- تم حل وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، التي كانت إحدى الهيئات المُنفذة الرئيسية، من قبل رئيس الوزراء في فيفري2017، بعد استقالة الوزير، ورفض الوزير المعين حديثاً الاضطلاع على الموقف.[6] بالإضافة إلى ذلك أدى التعديل الوزاري في سبتمبر 2017 إلى عدم الاستقرار داخل الإدارة العامة وعقّد عملية الإكمال.

- يُنظر إلى البرلمان التونسي على أنه بطيء في الإصلاحات والتقدم، وأن الانقسام السياسي يجعل من الصعب للغاية احراز أيّ تقدم، ويجب تحقيق إجماع متعدد لإقرار القوانين.[8,7] وبالمثل فإن الأرشيف الوطني هو مؤسسة تعمل على نحو بطيء وتفتقر إلى الموارد البشرية والتكنولوجية. على سبيل المثال موقع الويب للأرشيف مُعطّل أو يعمل في وضع ثابت منذ 2010 بسبب نقص التمويل.[9]

ومع ذلك حدثت بعض التغييرات الإيجابية أثناء تنفيذ هذا الالتزام. حيث تدخل المانحون الدوليون مثل البنك الدولي واليونسكو أو المنظمات غير الحكومية المحلية، أو فروع المنظمات الدولية مثل جمعية المادة 19، ومؤسسة الخدمات المالية التطوعية، أو الجمعية التونسية للمراقبين العموميين (ATCP) لمساعدة الحكومة والبرلمان في التنفيذ من خلال الدعم الفني وبناء القدرات والمناصرة.

الخطوات التالية:

في حالة عدم اكتمال الالتزام، يقترح باحث IRM نقله إلى خطة العمل الثانية.

يلتزم البنك الدولي بدعم الجهود المبذولة لتنفيذ هذا الالتزام بالموارد المالية المُدرجة في الميزانية حتى عام 2019، وسيساعد ذلك الحكومة على تسريع عملية التنفيذ.

يعد إصدار مرجع تصنيف البيانات، وإعادة تنظيم بيانات الأرشيف تعهداً معقداً، يمكن اعتباره التزاماً منفصلاً في خطة العمل الثانية.

يوصي باحث IRM بالخطوات التالية:

- الالتزام بنشر تقارير حول الإحصائيات المتعلقة بعدد الطلبات التي تم استلامها ومعالجتها.
- ينبغي أن تحدد الحكومة التونسية نطاق تدخل اليونسكو والبنك الدولي وجمعية المادة 19 والجمعية التونسية للمراقبين العموميين (ATCP) بشأن هذا الالتزام. لم يكن هذا الالتزام مدعوماً أو مُمولًا من قبل أي شريك محلي أو دولي، وكان أكثر من أربعة لاعبين رئيسيين يتدخلون أثناء التنفيذ دون تحقيق نتائج واضحة. من المهم للغاية توضيح دور ومسؤوليات كل شريك لتجنب تكرار الجهود والتداخلات.
- ينبغي إشراك شركاء مؤسساتيين آخرين مثل هيئة الوصول إلى المعلومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الدفاع في عملية تصنيف البيانات.
- في خطة العمل الثانية، يمكن للحكومة إشراك منظمات المجتمع المدني كشركاء مراقبة لطلبات الوصول إلى المعلومات. ويمكن أن تكون البوصلة و(I Watch) شركاء ذوي صلة.

[1] Law of access to information, http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/ta2016221.pdf
[2] I Watch, https://www.iwatch.tn/ar/article/23

[3] In 2015 the Tunisian National Agency of Computer Security issued a call for proposals for a guide of public data classification3 and extended it in 2016, but the winner has not been publicly disclosed.
[4] Assabah news, https://bit.ly/2LZIAC4
[5] Jeune Afrique, http://www.jeuneafrique.com/459003/politique/tunisie-youssef-chahed-parlement-faire-pointcampagne-anticorruption/
[6] Minister resignation, https://www.huffpostmaghreb.com/2017/03/02/youssef-chahed-ministere-_n_15112472.html
[7] Middle East Eye, http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/le-parlement-tunisien-un-contre-pouvoir-encoretrop-faible-452447365
[8] Adopting laws, https://www.huffpostmaghreb.com/2017/03/31/tunisie-reformes-de-socie_n_15722534.html
[9] Interview with National Archive Employee, Tunis, 18 May 2018.

3. الانتهاء من الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني:

نص الالتزام:

الهدف من هذا الالتزام هو جعل البيانات العامة مفتوحة بشكل افتراضي في أشكال قابلة للاستخدام وقابلة للتشغيل المتبادل، من أجل تحسين الحكم ومشاركة المواطنين والتنمية الشاملة والابتكار.

الانجازات:

- اعتماد ترخيص لتنظيم إعادة استخدام البيانات العامة.
- تطوير شبكة من الأشخاص المسؤولين عن البيانات المفتوحة في مختلف الإدارات والوكالات العامة.
- تحديد ميثاق وطني للبيانات المفتوحة.
- وضع قائمة جرد بواسطة عدد من قطاعات البيانات التي يمكن فتحها، والتي يمكن نشرها على شبكة الإنترنت مع تحديد وتيرة تحديثاتها وأهداف نشرها.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات):

كما ذكر في برنامج العمل الوطني: البرلمان.

كما تم تقييمها: البنك الدولي المادة ATCP FSVC 19

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: مارس 2017

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً			✓		✓			✓			✓		لا		✓		

السياق والأهداف:

تم العمل على تطبيق هذا الالتزام منذ خطة العمل السابقة، حيث نلاحظ إنجازاً محدوداً. في الأصل كان الالتزام يشمل وضع بوابة بيانات مفتوحة فقط. أطلقت الحكومة التونسية أول بوابة بيانات مفتوحة في سنة 2012 مع عدد محدود من البيانات المتاحة، بما في ذلك إحصاءات عن أنشطة الإدارة العامة، بالإضافة إلى قوائم المكاتب العامة. تم تعديل الالتزام لخطة العمل الثانية لتشمل المزيد من التفاصيل، مثل إعادة تطوير بوابة البيانات المفتوحة لتحسين قابليتها للاستخدام وجودة بالبيانات.[1]

علاوة على ذلك، نشرت الحكومة التونسية في ديسمبر 2016 استراتيجيتها للحكومة الذكيّة المُسمّاة Smart Gov 2020. تم التخطيط لتنفيذ الحكومة الذكية في الفترة من 2016 إلى 2020. وتتضمن خطة العمل تنفيذ هذا الالتزام كأولوية، وكان من المخطط الانتهاء منه في أوائل سنة 2017.[2]

تحتل تونس المرتبة 66 في مؤشر البيانات المفتوحة (ODI) مع درجة ضعيفة، 22 في المئة. يشير ODI إلى 0 في المئة في مجالات متعددة مثل الإنفاق الحكومي وملكية الأراضي. احتلت تونس المرتبة 39 على مقياس البيانات المفتوحة

(ODB)[3] في 2015 حيث حققت 33.37 نقطة، وهي بعيدة كل البعد عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (19.31) أو النتيجة المغربية (16.17). وأدى تنفيذ البوابة في 2014 إلى زيادة النتيجة التونسية من 21 في 2013 إلى 33 في سنة 2015، في حين استمر انخفاض متوسط درجة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقاً لمصطلح (ODB) فإن استعداد تونس مرتفع، في حين أنّ التنفيذ والتأثير منخفضان.

الهدف من هذا الالتزام هو وضع إجراءات تضمن تحديثاً مستمراً لموارد البيانات المفتوحة من مختلف الجهات الحكومية. يهدف الالتزام إلى إعادة ترتيب البيانات الموجودة على البوابة.

يحتوي الالتزام على مراحل محددة مع تفاصيل الأهداف ودورية تحديث البيانات. هذا الالتزام له تأثير محتمل معتدل. صدر بتونس مرسوم رئاسي بشأن البيانات المفتوحة منذ سنة 2011، لكن الأنظمة والإجراءات ضرورية لتفعيلها. يحدد هذا الالتزام الخطوات اللازمة لتعزيز الإطار الحالي وله علاقة بالوصول إلى المعلومة لأنه يستلزم إتاحة البيانات الحكومية في صيغة مفتوحة وقابلة لإعادة الاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الالتزام بالتكنولوجيا والابتكار لأنه يحدد استخدام أفضل الممارسات الرقمية. ولذلك، فإن هذا الالتزام يفي بقيم شراكة الحكومة المفتوحة بشأن الوصول إلى المعلومة والتكنولوجيا والابتكار من أجل الشفافية والمساءلة.

اكتمال الالتزام:

اكمال الالتزام محدود وليس على الوقت. قامت وحدة الحكومة الإلكترونية بعمل إجراءات للحصول على ترخيص لإعادة استخدام البيانات وميثاق البيانات المفتوحة. إلى جانب المشاركة القوية لوحدة الحكومة الإلكترونية، ينبغي أن تكون هناك نقاط اتصال مسؤولة عن قضايا البيانات المفتوحة في مختلف الوزارات والوكالات العامة.

وقدمت وحدة الحكومة التابعة للبنك الدولي في تونس مساعدة فنية لوحدة الحكومة الإلكترونية التونسية على إنجاز هذا الالتزام. وخلال مقابلةٍ ما، أكد مسؤول المشروع بالبنك الدولي، أن الأموال ستكون متاحة بحلول عام 2019 لتسريع عملية الاستكمال.

الخطوات التالية:

يجب تنفيذ هذا الالتزام في خطة العمل التالية. في ضوء الدعم الذي يقدمه البنك الدولي، ينبغي على الحكومة إعطاء الأولوية لاستكمال جميع الأهداف.

يوصي باحث IRM بما يلي:

- تحجيم نطاق الالتزام ووضع مشروع تجريبي لمجموعة بيانات محددة يمكن نشرها وتحديثها بانتظام. من خلال تحجيم نطاق الالتزام ببعض الوزارات، يمكن استكمال هذا الهدف في قطاعات مهمة مثل التعليم والداخلية والدفاع والصحة. وقد عَيّنت بعض الوزارات بالفعل موظفين على أساس البيانات المفتوحة، ولكنها تحتاج إلى مخزون بيانات.
- في خطة العمل التالية، يمكن للحكومة إشراك أطراف آخرين، مثل هيئة الوصول إلى المعلومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

---

[1] Tunisia: 2014-2016 End of Term Report, https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia_EOTR_2014-2016_for-public-comment.pdf

[2] Portail du Gouvernement Tunisien, http://fr.tunisie.gov.tn/101-pr%C3%A9sentation-g%C3%A9n%C3%A9ralede-l-e-strat%C3%A9gie.htm

[3] Open Data Barometer 2016, https://opendatabarometer.org/

4. تطوير الشفافية وانفتاح الحكومة المحلية:

نص الالتزام:

تطوير آليات عملية لتسهيل الوصول إلى المعلومة، وتكريس مبادئ المساءلة والمشاركة في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع على المستوى المحلي.

الانجازات:

- صياغة دليل عملي يشرح مبادئ الحكومة المفتوحة والتطبيقات المختلفة على المستوى المحلي لتشجيع المشاريع والمبادرات التي يمكن إطلاقها في هذا المجال.
- تطوير منصة إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي.

المؤسسة المسؤولة: خدمات الحوكمة رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون المحلية والبيئة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات):

كما ورد في برنامج العمل الوطني: الجمعية التونسية للحكم المحلي.

كما تم تقييمها: الجمعية التونسية للحكم المحلي المادة ATCP FSVC 19

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
إجمالياً	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي	لا	لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
			✓		✓					✓			لا	✓			

السياق والأهداف:

تعتبر اللامركزية جزءاً من الأجندة السياسية الرئيسية لتونس ما بعد الثورة. حيث قدم الدستور التونسي مبادئ اللامركزية من خلال 12 مادة.[1] تاريخياً كانت الشؤون المحلية دائماً جزءاً من وزارة الداخلية ومع ذلك، منذ سنة 2016، فصلت الحكومة التونسية، برئاسة رئيس الوزراء (حبيب الصيد) الشؤون المحلية إلى وزارة مُكرّسة للهدف. وكان أول وزير للشؤون المحلية هو (يوسف شاهد) رئيس الوزراء عند كتابة هذا التقرير.

في سنة 2014 قامت تونس بصياغة "برنامج التنمية الحضرية والحكم المحلي" لتخطيطه من خلال قرض من البنك الدولي.[2] في أكتوبر 2015 تم إطلاق البرنامج رسمياً[3] بميزانية 220، واحد مليون دينار تونسي (530 مليون دولار أمريكي) منها قرض من البنك الدولي بقيمة 263 مليون دولار أمريكي.[4] يهدف هذا البرنامج إلى دعم السلطات المحلية وبناء قدراتها من خلال تطوير آليات للإدارة المالية وتعزيز العلاقة مع المواطنين لتعزيز الشمولية.

إنّ مسار إصلاح الشؤون المحلية قد مرَّ بخطوات متعددة ومُعقّدة. اندمجت الحكومة وأوجدت بلديات جديدة من خلال المراسيم، وخططت لإجراء انتخابات محلية منذ 2014. تم تأجيلها أربع مرات وإعادة التخطيط لها في ماي 2018.[5] ومع

ذلك فإن "مجلة الجماعات المحلية" لتنظيم البلديات ليست جاهزة بعد، وحيث كان البرلمان بطيء بشكل خاص في تمرير هذا الإصلاح الرئيسي. كان النُقّاد قاسيين في إجراء انتخابات محلية بدون المجلة.

تم تطوير موقع للبلديات المحلية كجزء من "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" في سنة 2015. يتضمن هذا الموقع بيانات مفتوحة، ولكن بدون أي تعليمات مصاحبة لملفات csv وexcel. لا يَذكُر تقرير التقييم الذاتي الحكومي في منتصف المدة ما إذا كانت هذه البوابة جُزءاً من الالتزام.

يرتبط هذا الالتزام بقيمة OGP للوصول إلى المعلومة. حيث أنّ خصوصيتها متوسطة ولها تأثير مُحتمل وطفيف. وجود منصة ودليل بدون وجود موظفين مدربين على المستوى المحلي، يعني أنّ هذا الالتزام لن يؤدي على الأرجح إلى أيّ تأثير كبير.

اكتمال الالتزام:

هذا الالتزام لم يبدأ بعد ولم يتم وضع مسودة لدليل عملي أو منصة للبيانات المفتوحة.

أعطت الحكومة الأولوية لتنظيم الانتخابات البلدية واستكمال القوانين الأساسية المتعلقة بالبلديات المحلية. وعلاوةً على ذلك، وبعد تغيير الحكومة في سنة 2016، قام رئيس الوزراء وزير الشؤون المحلية سابقاً، بدمج منصبه السابق مع وزارة البيئة. هذا أدى إلى تغيرات متعددة خصوصاً في رؤساء الإدارات.

يَذكر تقرير التقييم الذاتي أن وزارة البيئة والشؤون المحلية، ستضع هذا الالتزام في إطار التعاون التونسي الفرنسي لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروع.

الخطوات التالية:

تعتبر الالتزامات المتعلقة بالحوكمة المحلية المفتوحة هامة بالنسبة للتحول الديمقراطي واللامركزية في تونس. لذلك، إذا لم يتم استكمالها بموجب خطة العمل هذه، فيجب توسيع هذا الالتزام وتوضيحه ومتابعته.

يوصي باحث IRM بما يلي:

- ضمان هذا الالتزام هو جزء من برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.
- التعرف على المجالس البلدية القادمة (التي سيتم انتخابها في 2018) مع مبادئ الحكومة المفتوحة.
- إشراك المسؤولين المحليين المنتخبين في أعقاب الانتخابات المحلية في ماي 2018، وتطبيق مشروع تجريبي مع عدة بلديات في جميع أنحاء البلاد. ويمكن القيام بذلك مع بلديات تونس وسوسة والمرسى وبنزرت من المناطق الساحلية، وكذلك بلديات المناطق الداخلية مثل توزر وسيدي بوزيد وسليانة والقصرين.
- التركيز على البيانات المالية للحكومات المحلية، كما هو مقترح من إحدى التوصيات الخمس من خطة العمل السابقة.

---

[1] Tunisia's Constitution of 2014, https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf

[2] Urban Development and Local Governance Program, http://documents.worldbank.org/curated/en/575401468113068837/pdf/886890PGID0FRE0Box385268B00PUBLIC0.pdf

[3] https://www.leconomistemaghrebin.com/2015/10/16/tunisie-bm-lancement-officiel-du-programme-dedeveloppement-urbain-et-de-gouvernance-locale/

[4] World Bank, Note d'Orientation, http://documents.worldbank.org/curated/en/977541467992498655/pdf/100147-REVISED-10-14-FRENCH-BRIPUBLIC-Box393225B-Overview-Apercu.pdf

[5] Jeune Afrique, http://www.jeuneafrique.com/550492/politique/tunisie-pourquoi-le-code-des-collectivites-localestraine-a-lassemblee/

5. تعزيز الشفافية في القطاع الثقافي: "الحضارة المفتوحة":

نص الالتزام:

الهدف من هذا الالتزام هو تشجيع الانفتاح في القطاع الثقافي من أجل تسهيل الوصول إلى التراث الثقافي، وتحفيز إعادة الاستخدام المبتكر في هذا المجال. وهذا يمكن أن يُولّد العديد من الفوائد وخاصة قيمة اقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والسياحة.

الانجازات:

- فتح البيانات الثقافية العامة:

يتم ضمان انفتاح وتقاسم البيانات الثقافية العامة، من خلال تطوير موقع مركزي يتضمن مجموعة من البيانات المتعلقة بجميع المجالات الثقافية (الموسيقى والرقص والفنون الجميلة والفنون السمعية والبصرية، والتراث الثقافي وأنشطة المؤسسات الثقافية...) وتعزيزها بالنتائج الإحصائية ومدخلات الوزارة بالنسبة للميزانية والتمويل العام.

- نشر البيانات حول الأحداث والمهرجانات الثقافية باستخدام التقنيات الحديثة (نظام جدول الأعمال الثقافي):

سيزود نظام الأجندة الثقافية المستخدمين بالمعلومات الرقمية عن المهرجانات والفعاليات الثقافية على المستوى المركزي والإقليمي. سيكون المحتوى شاملاً وسهل الاستخدام، حيث سيتم تضمينه بالصور والملصقات وبرنامج المهرجان. ويمكن تصفح هذا النظام من خلال تطبيقات رقمية مختلفة، تمكن المستخدمين من تقييمه وإبداء الرأي حوله.

- افتتاح تسجيلات صوتية وأرشيف موسيقي لمركز الموسيقى العربي والمتوسطي:

نشر وتسهيل الوصول إلى التسجيلات الصوتية وأرشيف المواد للمركز العربي والموسيقي المتوسطي، من خلال تطوير موقعين على الإنترنت من أجل السماح للمستخدمين بشكل خاص الصحفيين والباحثين، لاستغلال قواعد البيانات الرقمية وكذلك الوثائق الورقية والسمعية البصرية. يمكن أن تعزز التراث الثقافي في هذا المجال وتطوير استخدامات جديدة عالية القيمة لهذه البيانات.

المؤسسة المسؤولة: الوزارة المسؤولة عن الثقافة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات) :جمعية "مجتمع الحكم الإلكتروني"

تاريخ البدء: أوت 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً			✓		✓					✓			نعم				✓

السياق والأهداف:

تمتلك تونس أكثر من 3000 سنة من التراث التاريخي، حيث يوجد فيها العديد من المواقع التاريخية والمتاحف التي غالباً ما تكون غير معروفة للعموم بسبب غياب رسم الخرائط ذات المغزى والاستغلال. تقوم وزارة الثقافة التونسية بتمويل صيانة المواقع الثقافية وتساعد في ترويج ودعم المهرجانات المحلية والوطنية، وإنتاج الأفلام والأعمال الفنية الأخرى ذات

الصلة. في كثير من الأحيان لا تكون الميزانيات المخصصة لهذه الإعانات مُتاحة للجميع، وأصبحت موضوعاً للمناقشات. المعلومات المتعلقة بالفعاليات الثقافية المتعددة التي تمولها أموال دافعي الضرائب ليست مركزية.

يهدف هذا الالتزام إلى الكشف عن معلومات حول موقع المرافق الثقافية، والوصول المفتوح إلى الأرشيف الصوتي الإلكتروني لمركز الموسيقى العربية والمتوسطية. يشمل الالتزام أيضاً الإفصاح عن المخصصات للإعانات الثقافية. يعتبر الالتزام ذو صلة بشكل عام بقيمة OGP للوصول إلى المعلومة. إذا تم تنفيذ جميع الانجازات بشكل كامل سيكون للالتزام تأثير طفيف محتمل. في حين أنه من غير المحتمل أن يكون للنقاط البارزة على نظام جدول الأعمال الثقافي وفتح المحفوظات الصوتية تأثير كبير في جعل قطاع الثقافة أكثر شفافية، حيث أنّ جزء الالتزام المتعلِّق بالكشف عن الدعم الحكومي المخصص للأحداث الثقافية، يمكن أن يكون تطوراً رئيسياً لشفافية الإنفاق الحكومي على الثقافة. ومع ذلك لا يقتصر الالتزام على توافر مجموعات البيانات وتواتر التحديثات، وإذا كانت هناك عملية للحصول على مجموعة من البيانات والتحقق منها وتحميلها فستكون موجودة.

اكتمال الالتزام:

يتم الانتهاء من جميع المُسلمات المذكورة بموجب هذا الالتزام والمتاحة عبر الإنترنت.

في صيف سنة 2016 أنشأت وزارة الثقافة موقعاً على الويب (http://www.openculture.gov.tn/) لنشر البيانات الثقافية. يحتوي الموقع على 59 مجموعة بيانات عن 11 موقعاً ثقافياً. بدأت الوزارة في نشر المعلومات عن الإعانات المخصصة للمناسبات الثقافية حسب السنوات. حيث تتوفر عشرين مجموعة بيانات حول الدعم المقدم للمهرجانات والجمعيات، ومع ذلك هذه فقط في 2014 و2015 و2016. علاوةً على ذلك، فإن بعض مجموعات البيانات هي ببساطة ملخص لمجموعة بيانات أكبر، على سبيل المثال "الإعانات حسب القطاع" أو "الإعانات حسب المنطقة". يبدو أن مجموعات البيانات التي يتم جمعها من مختلف الإدارات في الوزارة تتم دون مزيد من العمل على التنسيق أو الدمج.

بما يخص الخطوة الثانية حول نظام جدول الأعمال الثقافي، تم إطلاق موقع على شبكة الإنترنت في جوان 2016 لعرض معلومات حول الأحداث الثقافية مثل المهرجانات والحفلات الموسيقية.[1]

لقد تم بالفعل إنشاء الموقع الثالث مع أرشيف التسجيلات الصوتية قبل بدء خطة العمل. إن Phonotheque Nationale[2] عبارة عن أرشيف للموسيقى والأصوات على الإنترنت، يحتوي على تسجيلات تاريخية لموسيقى البحر المتوسط والموسيقى العربية. وفقاً لتقرير التقييم الذاتي الحكومي تم تحديث موقع الويب بمزيد من المحتوى خلال العام الأول من التنفيذ.

مواقع الويب التي تم إنشاؤها بموجب هذا الالتزام ليست مرجعية بشكل جيد وتحتاج إلى تحسين محركات البحث. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن الموقع العام للوزارة هو باللغتين العربية والفرنسية، فإن جدول الأعمال باللغة العربية فقط والمنصة الحكومية المفتوحة باللغة الفرنسية فقط.

النتائج المبكرة:

نشر البيانات المفتوحة حول البنية التحتية للوزارة وميزانيتها وإعاناتها تمثل تطورات رئيسية. وقد نشرت وزارة الثقافة أيضاً خريطة تفاعلية تسمح بتوطين المواقع الثقافية جغرافياً، ومع ذلك في وقت كتابة هذا التقرير، ما زالت البيانات مفقودة في بعض المواقع.

عقدت الوزارة حدثاً لإطلاق منصة الحكومة المفتوحة، دون تدخل واضح مع المجتمع المدني. لم تكن معظم منظمات المجتمع المدني التي تمت مقابلتها على علم بوجود البوابة الحكومية المفتوحة.

الخطوات التالية:

يمكن تعزيز فعالية هذا الالتزام من خلال زيادة الوعي بالمواقع الإلكترونية الجديدة، وتعزيز عملية تحسين محرك البحث. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون محتوى مواقع الويب ثنائي اللغة؛ اللغة الرسمية في تونس هي العربية، ومع ذلك فإنّ الموقع المفتوح للثقافة باللغة الفرنسية، في حين أن الموقع الرسمي ثنائي اللغة، وجدول الأعمال الإلكتروني باللغة العربية. يمكن لوزارة الثقافة وضع القواعد والإجراءات الداخلية للحفاظ على وتيرة ملء البوابة بمعلومات حديثة عن الميزانيات وإكمال قائمة المواقع والمرافق في الخرائط الجغرافية المحلية. علاوةً على ذلك يجب أن يتم العمل لتنسيق قواعد البيانات وإنشاء مجموعات بيانات أكثر جاذبية.

[1] http://www.agendaculturel.gov.tn/
[2] http://www.cmam.nat.tn/content/fr/14/Phonotheque-Nationale.html

6. تعزيز الشفافية في البيئة وقطاع التنمية المستدامة:

نص الالتزام:

يهدف هذا الإجراء إلى تنمية مبادئ وأدوات الحوكمة الجيدة في إعداد ودراسة خطط التنمية التونسية، من خلال تبنّي المؤشرات الموضوعية وإنشاء الركائز الثلاث "توجيهات السياسة" التي تمت صياغتها ضمن إطار تنفيذ هدف التنمية المستدامة "عدد 16" بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والمؤسسات الداخلة في المشروع.

المراحل الأساسية:

- الوصول إلى هدف التنمية المستدامة المُتمَرِّكَزة في الحوكمة المُساهمة "عدد 16".
  - صياغة "توجيهات السياسة" للمكوِّن التاسع للهدف 16، والمصادقة عليه من جانب جميع أصحاب القرار.
  - اعداد مرجع لدراسة الحوكمة في تونس ضمن أُسس توجيهات السياسة.
  - اعداد مؤشرات مُحددَّة من قبل جميع أصحاب القرار.
  - رصد وتنفيذ المكونات التِسعة للهدف 16.
  - دمج توجيهات السياسات في بلورة خطة التنمية التونسية.
  - تقييم مدى فعالية هذه السياسات.
- تطوير ونشر مِنصّة معلومات مفتوحة مرتبطة بالبيئة والتنمية المُستدامة.
- تطوير ونشر نظام معلومات جغرافي حول البيئة والتنمية المُستدامة.

المؤسسة المسؤولة: الوزارة المسؤولة عن الخدمة المدنية والحوكمة ومكافحة الفساد.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات):

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً		✓			غير واضح				✓				لا	✓			

السياق والأهداف:

تمت صياغة المعالم الأساسية في هذا الالتزام بشكل مُبهم، ولا تُعرِّف بوضوح النتائج المقصودة أو الأنشطة المُحدّدة. وتهدف المرحلة الأولى للوصول إلى هدف التنمية المستدامة رقم 16 (SDG)، تهدف الأمم المتحدة إلى الوصول إلى ذلك الهدف في عام 2030، والذي يمتد إلى ما بعد نهاية خُطّة العمل هذه لعام 2018[1]، تتضمّن المرحلة الثانية تطوير مِنصّة معطيات مفتوحة "مُرتبطة" بالبيئة والتنمية المُستدامة، والتي لا تُفصّل محتوى المنصّة ولا أهدافها. يمكن تطبيق نفس المعيار في المرحلة الثالثة. إن الفكرة العامة من هذا الالتزام هي تطوير مراحل من الممكن أن تؤمّن معطيات عن البيئة والتنمية المُستدامة. لا يربط الالتزام بشكل واضح بين الأهداف ومؤشرات SDG 16 (تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وتأمين العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فَعّالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات) للسياق البيئي،

في الواقع أيٌّ من هذه المؤشرات مُتعلّق بالبيئة، لكن بسبب أنَّ هذا الهدف يمس مجالات سياسات مُتعددة، فإنه ليس من الواضح ما تستهدفه هذه المرحلة على وجه التحديد.

عكل كل حال، بما أنّ هذه المراحل تهدف لتطوير ونشر منصات معطيات مفتوحة ونظم معلومات جغرافية، ترتقي المرحلة إلى المعايير كونها مرتبطة بالوصول إلى المعلومات. خلال البحث الميداني، فإن باحث IRM امتلك تفاصيل أكثر من مركز OGP المعتمد "خالد سِلامي" [2]حول هذا الالتزام، الوزارة المسؤولة عن البيئة والشؤون المحلية كانت مسؤولة عن تطوير هذين النظامين. كان يجب على الوزارة تحديد مجموعات المعطيات التي ستكون مفتوحة، وأن تحدِّد المواصفات التقنية للمنصات وأن تنشرهم.

إن نوعية الالتزام منخفضة، وبالنظر إلى عدم الوضوح فيما يتعلق بالنتائج المرجوة فإن التأثير المحتمل هو أصغري. في الواقع، إن الارتباط بين مرجعيات الالتزام من شراكة الحوكمة وتوجيهات السياسة والبيئة والتنمية المُستدامة ليس موضَّح. إن أهداف التنمية المُستدامة تواجه بشكل أكبر تهريب البشر والإساءات لحقوق الإنسان وحماية الأطفال. ومن جهة أُخرى، ترتبط كِلا المرحلتين بمنصّة المعطيات المفتوحة ونظام المعلومات الجغرافي الذي يهدف لنشر معطيات التي من الممكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص العامل على الأمور البيئية والتنمية المُستدامة.[3] بما أن الترابط بين المراحل والتفاصيل غير واضح، فإنّ التأثير المُحتمل هو أصغري.

الاكمال:

خلال التنفيذ إن وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد التي تم تعيينها للإشراف على تطبيق هذا الالتزام، تم حلُّها بعد استقالة الوزير.[4] وتم تحويل مسؤولية كامل الالتزام إلى وزارة البيئة والشؤون المحلية.

لم يتم تجسيد كل المراحل، حيث أنها ما يزال يتم مُناقشتها والتفاوُض بِشأنها من قبل المستويات المختلفة لوزارة البيئة والشؤون المحلية، لذلك لم يتم البدء بالالتزام.

الخطوات التالية:

يعتبر الهدف 16 مبادرة جديرة بالثقة، ويمكن أن يَخلُق التزام قوي وطموح. ومع ذلك يوصي باحث IRM بأن تتضمن خطة العمل التالية التزامات مُصاغة بشكل محدد وواضح، والتي تربط بين النتائج المَرجوّة والمراحل القابلة للقياس المرتبطة بالجوانب الأكثر إلحاحاً لهذا الهدف المحدد.

---

[1] "Goal 16: Peace, Justice And Strong Institutions", United Nations, https://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-16-peace-justice-and-strong-institutions.html

[2] Interview with Khaled Sellami, May 10th, Tunis, Tunisia

[3] Ibid.

[4] "Abid Briki démissionne du gouvernement", Mosaique FM, https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/100483/abid-briki-demissionne-du-gouvernement

7. تعزيز الشفافية في قطاع النقل:

نص الالتزام:

توفير الوصول إلى البيانات العامة المتعلقة بقطاع النقل (البري والبحري والجوي) في شكل مفتوح، وتسهيل إعادة استخدامه لتطوير أنظمة جديدة وخدمات ذات قيمة مُضافة، خاصة في مجال وسائط الإعلام الخاصة بالمسافرين (عبر WAP الهواتف الذكية...).

الانجازات:

- إعداد دراسة حول المشروع لتحديد الأولويات التنظيمية والإجرائية، وإعداد المكتب الأولي للبوابة.
- تحديد المواصفات الفنية والوظيفية للبوابة.
- تطوير البوابة، ووضعها على الخط.

المؤسسة المسؤولة: وزارة النقل.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): لا شيء.

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي	لا	لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً		✓			✓			✓		✓			لا		✓		

السياق والأهداف:

معظم خدمات النقل العام في تونس هي شركات تملكها الدولة. حيث أن قطاع النقل التونسي باستثناء الخطوط البحرية والجوية الدولية هو من الطراز القديم بشكل عام. ولا توجد جدولة على الإنترنت لخدمات النقل العام البري أو البحري، فمن المستحيل شراء تذاكر من آلات مؤتمتة، أو التخطيط لرحلة باستخدام موقع إلكتروني أو تطبيق. تصور المواطنين العام هو أن المواصلات العامة في تونس غير موثوقة مكتظة وناقصة للتمويل.

لا تقدم مواقع الويب الخاصة بوكالات النقل المختلفة بيانات مُحدّثة، والمعلومات المتوفرة قليلة وليست بتنسيق مفتوح.

يفتقر هذا الالتزام إلى التحديد، حيث أنه لا يدرج أسماء الوكالات المنتسبة إلى الوزارة التي تستهدفها بوابة البيانات المفتوحة. على الرغم من أن النسخة الإنجليزية لا تُحدَّد ذلك، فإن النسخة العربية تسرد نوع البيانات التي ستكون مُتاحة على البوابة مثل مواقع الحافلات والمترو والمنافذ والمطارات، والجدول الزمني كما هو مقرر وفي الوقت الحقيقي، وتسعير التذاكر ومسارات الرحلة.

الالتزام ذو صلة بالوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والابتكار من أجل الشفافية والمساءلة، حيث يشمل إنشاء منصات ويب وخدمات GPS. إذا تم التنفيذ بالكامل، فإن تطبيق هذا الالتزام سيكون له تأثير محتمل وطفيف. وستكون الفائدة الأكبر لتطبيق هذا الالتزام هذا المجال، هي توفير معلومات عن إنفاق الميزانية في وسائل النقل العام والشركات الخاصة.

اكتمال الالتزام:

كان إتمام الالتزام محدوداً. وفقاً لممثل وزارة النقل، تقوم الوزارة حالياً بإجراء دراسة تقييم الاحتياجات للبوابة.

إن أتمتة بيانات وزارة النقل هي مهمة شاسعة. وللإجابة عن مزيد من التفاصيل، تخطط الوزارة للقيام بما يلي:

- رسم خرائط لجميع محطات القطارات والحافلات والمترو وإدخالها في قاعدة بيانات جغرافية.
- رسم خرائط لجميع خطوط القطارات والحافلات والمترو وادخالها في قاعدة البيانات.
- تجهيز الحافلات والمترو والقطارات بنظام تحديد المواقع، وربطها مع المحطات لحساب التأخير والتوقيت.
- تصميم وتنفيذ بوابة من شأنها أن تجمع البيانات من جميع الخطوات المذكورة أعلاه.

الخطوات التالية:

يمكن أن يكون هذا الالتزام مُهمّاً للحياة اليومية للتونسيين وأي زائر لتونس. البلد يعاني من رداءة نوعية في النقل البري والجوي. وإن الشكاوى المتعلقة بالناقل الجوي الوطني، وانخفاض مستوى جودة الخدمة فيهما يؤثر بشكل مباشر على السياحة وهو أحد الركائز الأساسية للاقتصاد التونسي. ففي تونس الكبرى والتي تُؤوِي أكثر من 25 في المائة من مجموع السكان غالباً ما يُشار إلى انعدام جودة النقل العام باعتباره أحد المشاكل الرئيسية لتطور العاصمة. ومع ذلك وبالنظر إلى التقدم المُحقّق حتى الآن، من غير المرجح أن يتم الانتهاء من هذا الالتزام في الوقت المحدد.

يوصي باحث IRM بعدم المضي قُدماً في هذا الالتزام بشكله الحالي، بسبب عدم تمتعه بالتميُّز والطموح. ويمكن أن يشمل الشكل الجديد للالتزام وضع ميزانية مفصَّلة عن الإنفاق لكل شركة نقل تابعة وممولة مباشرة من وزارة النقل حيث أنَّ معظم الاستثمار في النقل العام هو من أموال دافعي الضرائب. يمكن أن تشمل البيانات أيضاً إيرادات هذه المؤسسات العامة.

8. تعزيز الشفافية المالية والضريبية:

نص الالتزام:

يهدف هذا الالتزام إلى تكريس مبدأ العدالة المالية، وتشجيع دافعي الضرائب على احترام واجباتهم المالية. كما يهدف إلى زيادة موارد ميزانية الدولة من خلال استغلال أفضل للطاقة الضريبية وخاصة من خلال تخفيض النفقات الضريبية.

المؤسسة المسؤولة: وزارة المالية.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): لا شيء.

تاريخ البدء: أُوت 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي	لا	لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً		✓			✓						✓		لا		✓		

السياق والأهداف:

منذ ثورة 2011 تحاول تونس إصلاح نظامها الضريبي المُعتَّم عليه. العجز المالي للبلاد مرتفع بنسبة 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017.[1] يُنظر إلى النظام الضريبي على أنه غير عادل ويفضل رجال الأعمال الذين يستفيدون من المزايا الضريبية والعمال المستقلين مثل الأطباء والمحامين والمهندسين المعماريين والمستشارين.[2] مع فشل الإصلاحات لتوسيع القاعدة المالية؛ في عام 2016 أضرب المحامون احتجاجاً على مشروع قانون المالية الذي وضع مزيداً من الضغط عليهم لدفع ضرائبهم.[3] انتقد الاتحاد العام التونسي للعمل الحكومات التي أعقبت الثورة بسبب الضغط على دافعي الضرائب بدلاً من الضغط على المتهربين.[4] يضغط صندوق النقد الدولي، وهو المقرض الرئيسي للحكومة، لخفض النفقات العامة وتوسيع قاعدة الضرائب، غير أنَّ صندوق النقد الدولي يُصِر على أنه بدون الشفافية المالية ستكون الإصلاحات أصعب بكثير في تحقيقها.[5,6]

الهدف من هذا الالتزام هو تقديم تقريرين سنويين. الأول يتعلق بالفوائد والمزايا الضريبية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات الحكومية والخاصة، ومع ذلك لا يُحدّد نص الالتزام السنوات التي سَيُغطيها هذا التقرير.

ويتعلق التقرير الثاني بالطاعة المالية التي تكشف عن معلومات حول مقدار الضرائب التي تم جمعها، والمصادر التي تم الحصول منها على هذه الضرائب. ومع ذلك لا يوفر الالتزام معلومات إضافية حول كيفية تطوير هذه التقارير، وفي أي شكل سيتم تقديمها.

يرتبط الالتزام بقيمة OGP للوصول إلى المعلومة بالكشف عن بيانات مهمة عن الطاعة المالية والدخل الذي تحققه الدولة. وترى منظمات المجتمع المدني من اللجنة التوجيهية في الشراكة الحكومية المفتوحة في تونس أن هذا الالتزام مهم. ومع

ذلك، بما أن الالتزام لا يحدد كيفية الكشف عن هذه البيانات، أو ما إذا كانت هذه البيانات ستكون عامة أم لا، وما هو نوع التفاصيل التي سيتم تقديمها، فليس من الواضح ما إذا كانت ستسمح بتحليل هادف حول كيفية توليد دخل الدولة، وأي الشركات التي ستحصل على مزايا ضريبية. لذلك سيكون التأثير المحتمل لهذا الالتزام كما هو مكتوب معتدلاً.

اكتمال الالتزام:

التقدم المحرز في هذا الالتزام محدود. لم يكن هناك أي مُنسّق منذ عدة أشهر، وتم تغيير مُنسّق المشروع ثلاث مرات في سنة واحدة. وكان أول شخص معين هي (عائشة كرافي) مديرة عامة في وزارة المالية في طريقها للتقاعد أثناء التقييم، واضُطرت إلى نقل مسؤولية الالتزام إلى شخص آخر مسؤول داخل الوزارة. تحدثت السيدة كرافي في مقابلة مع باحث IRM عن مدى تعقيد إنتاج التقريرين. وواجهت وزارة المالية تحديات في نشر الحسابات الفعلية الموحدة لإغلاق الميزانية لسنتي 2013 و2014 وما زال 2015[7] معلقاً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وقد أعربت جمعيات المراقبة مثل (I-Watch) و (Al-Bawsala) والمادة 19 عن قلقها إزاء عدم التواصل بشأن تقدم هذا الالتزام.

الخطوات التالية:

يعد هذا التزاماً هاماً، وإذا لم يتم استكماله في إطار خطة العمل الحالية، فيجب نقله إلى خطة العمل التالية. وللتقدم تحتاج وزارة المالية إلى تحديد المعلومات التي ستنشر في التقارير، والسنوات الضريبية التي سيتم تغطيتها، وما إذا كان سيتم إصدار التقرير من قبل وزارة المالية أو مكتب المدقق العام.

يوصي باحث IRM بما يلي:

- تحديد الأولويات للالتزام بمزيد من التفصيل.
- نشر التقرير في تنسيق البيانات المفتوحة القابلة للاستغلال.
- تنظيم مناقشة عامة مفتوحة لمناقشة تفاصيل الميزانية مع منظمات المجتمع المدني قبل نشر التقرير النهائي.

---

[1] World Bank, Tunisia's economic outlook, http://www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/economicoutlook-april-2017

[2] Business News, http://www.businessnews.com.tn/reforme-fiscale-en-tunisie-il-existe-un-systeme-de-fraudeurstres-developpe%2C520%2C49906%2C3

[3] Huff post, https://www.huffpostmaghreb.com/2016/12/02/avocats-tunisie_n_13364246.html

[4] Web Manager Center, https://www.webmanagercenter.com/2016/04/25/169297/tunisie-economie-la-reformefiscale-est-sur-la-voie-de-l-equite/

[5] Tunisia Systematic Country Diagnostic, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23112/102298.pdf?sequence=5&isAllowed=y

[6] IMF, Tunisia Fiscal Transparency Evaluation, https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16339.pdf

[7] Web Manager Center, https://www.webmanagercenter.com/2018/05/23/420258/tunisie-larp-adopte-le-projet-de-loi-sur-la-cloture-du-budget-de-letat-2013/

9. وضع إطار قانوني لتقديم الاعتراضات:

نص الالتزام:

إنشاء آلية جديدة للاعتراضات الجماعية من أجل تنظيم مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات العامة. يمثل هذا الالتزام آلية أساسية ستعزز مشاركة المواطنين في تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.

الانجازات:

إعداد إطار قانوني لتنظيم الاعتراضات الجماعية.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): كما ذكر في برنامج العمل الوطني: البرلمان كما تم تقييمها: البرلمان والبنك الدولي

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً			✓			✓					✓		لا		✓		

السياق والأهداف:

بعد مرور سبع سنوات على الثورة في عام 2011، لا يزال المواطنون التونسيون لا يملكون آلية فعّالة لتقديم التماس مباشر للمسؤولين المنتخبين والحكومة المنتخبين. ولا يزال الدستور الجديد الذي تم تبنيه سنة 2014 لا يتضمن أي إطار قانوني لاعتراض المواطن. هذه الأداة الأساسية للديمقراطية المباشرة التي يمكن أن تعطي المواطنين التونسيين صوتاً في عملية صنع القرار تظل جزءاً مفقوداً في نموذج الديمقراطية التونسية. الآلية الوحيدة التي يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني أو المواطنين لتعبئة الحكومة أو البرلمان هي من خلال الضغط أو الدعوة مع أعضاء البرلمان. على سبيل المثال لإجبار البرلمان على مراجعة القانون يحتاج المواطنون إلى جمع توقيعات من النواب.

إن تطبيق الالتزام من شأنه أن يخلق الأساس القانوني للمواطنين لمخاطبة الحكومة والبرلمان، وبالتالي فهو ذو صلة بقيمة الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) للمشاركة المدنية. يمكن لهذا الالتزام أن يُغيّر الطريقة التي يمارس بها التونسيون الديمقراطية ويشاركون في الحياة السياسية.

إذا نُفِذَ بالكامل سيوفر هذا الإطار القانوني لأول مرة فرصة لتقديم الاعتراضات إلى الحكومة مباشرة ووضع القضايا على جدول أعمال السياسات. لذلك له تأثير محتمل معتدل. وفقاً للمنظمة غير الحكومية "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" (FTDES) فإن هذا الالتزام يشكل جزءاً رئيساً من الديمقراطية التشاركية التي كانت مفقودة منذ الثورة. ومع ذلك كان من الممكن أن يكون هذا الالتزام تحويلياً بمزيد من المعلومات حول آلية الالتماس، والتي يجب أن تتضمن وصفاً وخصائص من شأنها أن تجعل من الأرجح أن يستخدمها المواطنون لضمان استجابات الحكومة.

اكتمال الالتزام:

إتمام هذا الالتزام محدود. أعدت رئاسة الحكومة مذكرة حول صياغة قانون الالتماسات. في وقت كتابة هذا التقرير لم يكن البرلمان التونسي قد بدأ عملية صياغة نص القانون. ووفقاً للمجتمع المدني لم يعط البرلمان التونسي الأولوية حتى الآن لهذه المسألة في جدول أعماله.

سيدعم مكتب البنك الدولي في تونس إكمال هذا الالتزام حتى سنة 2019.

الخطوات التالية:

يوصي باحث IRM بما يلي:

- يجب أن تعطي الحكومة التونسية الأولوية لتطبيق هذا الالتزام، وأن تحث البرلمان على مراجعة النص وإقرار القانون.
- وفي الوقت نفسه يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تبدأ حملة عامة حول أهمية هذا الالتزام وتدعو إلى الأحزاب السياسية والبرلمان لتسريع تمرير القانون.

10. تطوير منصة إلكترونية متكاملة للاعتراضات المدنية والإبلاغ عن الفساد (e-people)

نص الالتزام :

المساهمة في الجهود الموجهة لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المواطنين. سيكون النظام بمثابة محطة لتلقي شكاوى المواطنين والإبلاغ عن حالات الفساد. وسيتم إرسال هذه الشكاوى إلى هياكل عامة مختلفة على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية. يضمن النظام متابعة هذه الالتماسات طوال عملية المعالجة. بالإضافة إلى ذلك سيسمح هذا النظام بنشر إحصاءات دقيقة ومُصنّفة حول إخطارات حالات الشكاوى والفساد التي يتم التعامل معها من قبل بنية عامة مختلفة.

الانجازات:

- تطوير المنصة واستخدامها كمرحلة تجريبية في عشر منشآت، بما في ذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمكتب المركزي المسؤول عن العلاقة مع المواطنين.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): كما ذكرنا في خطة العمل: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد البوصلة I Watch كما تم تقييمه: مكافحة الفساد والحقوق المدنية كوريا جمهورية كوريا.

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: مارس 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً			✓		✓	✓	✓	✓			✓		نعم		✓		

السياق والأهداف:

تم تنفيذ هذا الالتزام من خطة العمل التونسية الأولى. ففي ديسمبر 2012 وافقت منظمة مكافحة الفساد والحقوق المدنية الكورية على مذكرة تفاهم مع الحكومة التونسية من خلال مكتب رئيس الوزراء لتبادل الخبراء في الحوكمة ومساعدة تونس في مكافحة الفساد. وكان أحد المشاريع المختارة هو "e-people" وهو برنامج يمكن للمواطنين التفاعل مع الإدارة وتقديم الشكاوى حول تقديم الخدمات واقتراح التحسينات.[1] (1) E-people موجود بالفعل في كوريا https: //www.epeople.go.kr/ والفكرة الكامنة وراء هذا التعاون هي تطبيق النموذج نفسه في تونس.

للإبلاغ عن حالة فساد إلى الهيئة المعنية يجب على المواطن استخدام الأساليب الكلاسيكية، مثل الاتصال بخط مجاني أو تقديم شكوى شخصياً. قامت المنظمة غير الحكومية التونسية (I-Watch) بتطوير منصة على الإنترنت باسم (Bilkamcha) تسمح لأي شخص بالإبلاغ عن قضية فساد. بعد ذلك ستقوم (I-Watch) بمتابعة القضية والتحقيق فيها ونقلها إلى المحكمة.

قد يكون عنوان الالتزام مُضلِلاً. على عكس النسخة الكورية لا يتضمن موقع (E-people Tunisia) عنصر العريضة. في الواقع ليس لدى النظام القانوني التونسي آلية لتقديم الاعتراضات المدنية. وعلاوة على ذلك لم يشترك كل من I-Watch) و (Al Bawsala) وهما المنظمتان الرئيسيتان لمكافحة الفساد في تونس اللذان تم إدراجهما كشركاء في التزام خطة العمل، في تنفيذ هذا الالتزام.

يرتبط تطبيق هذا الالتزام بقيم الشراكة الحكومية المفتوحة للوصول إلى المعلومة والمشاركة المدنية والمساءلة العامة. ويوفر فرصة للمواطنين للإبلاغ عن حالات سوء السلوك والفساد في الإدارة العامة وإحصاءات الوصول عن كيفية حل القضايا. يشير الالتزام أيضاً إلى مسؤولية الحكومة في متابعة الطلبات المستلمة مما يجعل هذا الالتزام ذا صلة بالمساءلة العامة.

إذا تم تنفيذه بالكامل فسيكون لهذا الالتزام تأثير محتمل معتدل. في سياق مستويات عالية من الفساد في القطاع العام فإن توفير منصة إلكترونية للمواطنين للإبلاغ عن قضايا الفساد يمكن أن يكون أداة مهمة، إذا كانت الحكومة تعمل على تقديم شكاوى. ومع ذلك فإن الهيكل المؤسسي لملكية المنبر يسبب القلق بين منظمات المجتمع المدني الرئيسية لمكافحة الفساد بسبب حقيقة أن تنفيذ هذا الالتزام يقع على عاتق رئاسة الحكومة. هذا في رأيهم يشكل تضارباً في المصالح حيث يتم استضافة المنصة وإدارتها من قبل وحدة العلاقة مع المواطن، والتي تقع في نطاق رئاسة الحكومة وتستعرض التقارير حول سوء السلوك أو الفساد في الحكومة، بدلاً من أن تكون مستقلة، إنّ وكالة مكافحة الفساد ستكون أفضل إذا تم وضعها للتعامل مع مثل هذه الشكاوى. بالإضافة إلى ذلك لدى منظمات المجتمع المدني مخاوف تتعلق بسرية وأمن المنصة. نظراً لشكاوى منظمات المجتمع المدني انسحبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من هذا الالتزام وانضمت إلى أصوات المجتمع المدني التي تطلب إجراء تدقيق ونوعاً من المشاركة من جانب الحكومة يضمن سرية تقارير المواطنين.

اكتمال الالتزام:

إتمام هذا الالتزام محدود. بعد السنة الأولى من تنفيذ خطة العمل كانت المنصة في مرحلة متقدمة من الإعداد. وخصصت وكالة التعاون الدولي الكورية (KOICA) مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي لاستكمال هذا الالتزام برئاسة الحكومة التونسية. في وقت كتابة هذا التقرير كان موقع الويب متاحاً عبر الإنترنت ولكن لم تكن جميع أقسام الموقع تعمل.

ومع ذلك لا تزال إدارة المنصة تمثل مشكلة. يعتقد كل من منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن المنصة لا ينبغي استضافتها وإدارتها من قبل الرئاسة. ومن وجهة نظر الحكومة يعد هذا الالتزام فرصة توفر أداة للتفاعل مع المواطنين، ومن ثم ستبدأ برامج للتحسين الذاتي. لا تثق منظمات المجتمع المدني بأن الحكومة ستكون قادرة على فرض عقوبات فعَّالة على الإساءات، مع ضمان خصوصية أصحاب الشكوى.[2]

تحدد المعالم الرئيسية أن المنصة سوف يكون لها مرحلة تجريبية وسيتم تنفيذها في عشر مُنشآت. في وقت التقييم لم يكن هذا هو الحال.

الخطوات التالية:

مع مراعاة شواغل منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يوصي باحث IRM بما يلي:

- يجب على الحكومة التشاور مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى أرضية مشتركة حول إدارة المنصة. ويجب أن يكون الخادم المضيف لهذا الحل عبارة عن سلطة محايدة ومستقلة يمكن أن تضمن السرية والأمان.
- تحديد خلفية مزدوجة للمنصة لكي تتمكن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من تلقي وإدارة الشكاوى المقدمة في قضايا الفساد.

[1] Anti-Corruption & Civil Rights Commission, http://www.acrc.go.kr/en/board.do?command=searchDetailPrint&menuId=020505&boardNum=69406&confId=10008

[2] Interview with the CSOs of the OGP Tunisia multistakeholder committee, May, 2018

11. تطوير آليات جديدة لتعزيز التواصل مع الشباب وتمكينهم من مواصلة الحوار حول السياسات العامة:

نص الالتزام:

إشراك الشباب في تطوير وتنفيذ مبادئ الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز مشاركتهم وإيجاد أدوات تُمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم، وايصال صوتهم للمسؤولين العامين وصانعي القرار بما يتعلق بالسياسات العامة المختلفة.

الانجازات:

- تطوير مِنصّة إلكترونية تتيح للشباب ابداء آرائهم حول تقديم خدمات عامة مختارة، وتتطلب رد الهياكل العامة المسؤولة، ومعالجة القضايا المثارة.
- المشاركة في إنشاء (الحكومة / منظمات المجتمع المدني) المجالس المحلية التي يجب أن تضم ممثلين عن المجتمع المدني والسلطات العامة مع تواجد كبير للشباب. يتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإجراء، في خلق مساحة تُسهِّل النقاش حول نقاط الأهم، والفرص الرئيسية التي تطرحها منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تستجيب لها الحكومة.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الشباب والرياضة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): كما ذكر في خطة العمل الوطنية: جمعية جماعة.

كما تم تقييمها من قبل: البنك الدولي واليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً		✓				✓		✓		✓			لا		✓		

السياق والأهداف:

أطلقت ثورة تونس لعام 2011 ثورة شبابية، حيث خرج الشباب التونسي إلى الشوارع للتعبير عن خيبة أملهم من نظام بن علي والمساهمة في سقوطه. منذ ذلك الحين، كانت العلاقة بين الدولة والشباب هشة، الشباب التونسي ممثل تمثيلاً ضعيفاً في المشهد السياسي الذي يُهيمن عليه جيل أكبر سناً.[1]

إن الفجوة بين الشباب والدولة تتجلى بثلاثة مظاهر مقلقة رئيسة. أولاً كانت مشاركة الشباب في الانتخابات الأخيرة (2014) في كل من البرلمان والرئاسة منخفضة. حيث لم يترشح الشباب لمناصب، ولم يصوتوا أيضاً. ثانياً تعاني تونس من ارتفاع معدلات الهجرة القانونية وغير الشرعية إلى أوروبا وهجرة الأدمغة وتهريبها، الأمر الذي يؤثر في الغالب على الشباب. ثالثاً هناك قلق متزايد من قبل الشباب التونسي خوفاً من أن يتم تجنيدهم جبرياً مع الجماعات المتطرفة المتشددة مثل داعش أو القاعدة في الداخل أو الخارج.

إدراكاً للمشكلة بدأت المنظمات الدولية والسلطات التونسية برامج لزيادة مشاركة الشباب وتحفيزهم على المشاركة في العملية الديمقراطية. بهذا الالتزام تأمل وزارة الشباب والرياضة التونسية في العثور على طريقة جديدة لتعزيز مشاركة الشباب من خلال منصة على الإنترنت، وإنشاء تيار يضم ثمانية مجالس لهم.

منذ 2010 حاولت وزارة الشباب والرياضة التونسية وضع استراتيجية وطنية للشباب، ولكنها لم تتمكن من تحقيق أي نتيجة ملموسة.[3,2]

هذا الالتزام يتضمّن قسمين. يستلزم الأول إنشاء منصة إلكترونية لتقديم آراء الحكومة إلى الشباب حول السياسات العامة، ولكن ليس من الواضح ما هي السياسات التي سيتم اختيارها وتقييمها. وهذا يتعلق بقيم التكنولوجيا والابتكار من أجل الشفافية والمساءلة. أما الثاني فهو ينطوي على إنشاء المجالس المحلية لتمثيل الشباب، ولكن دون تحديد ما ستفعله هذه المجالس، وكيف سيتم ضمان اختيار الشباب ومشاركتهم. هذا الالتزام ذو صلة بقيمة المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP). عندما تمت مقابلتهم أعربت المنظمات غير الحكومية التي يقودها الشباب في تونس عن شكوكها بسبب التجارب السابقة الفاشلة لوزارة الشباب والرياضة التونسية من خلال منصات الإنترنت وإنشاء طواقم مجالس الشباب. قبل هذا الالتزام بدأت الوزارة في تنفيذ عدد من المشاريع لإشراك الشباب، لم تؤد هذه المشاريع النتائج المرجوّة المتوقعة بالنسبة لتواصل الشباب. ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني الشبابية، التي تمت مقابلتها في هذا التقرير، غير مُقتنعة بأن هذا الالتزام يمثل خروجاً عن الممارسات السابقة للوزارة. وبالتالي فإن الأثر المحتمل للالتزام إذا تم تنفيذه بالكامل سيكون بسيط.

اكتمال الالتزام:

اكتمال هذا الالتزام محدود. وأكّد الباحث أن الشروط المرجعية للمنصة الإلكترونية قد تم تطويرها.
إنّ العائق الأكبر الذي واجه تنفيذ الالتزام هو عدم تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح ودقيق. منذ بداية خطة العمل تم تغير أربع نقاط تواصل مختلفة داخل الوزارة.

بالإضافة إلى ذلك، خلال المقابلة مع شركاء البحث في IRM كان التنسيق بين مختلف الشركاء يُمثل تحدياً. وقد ساعد شركاء المشروع وزارة الشباب والرياضة في تنفيذ مشاريع متداخلة من أجل إنشاء منصة ومجالس الشباب. هذا وتشارك اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا الالتزام. كما تشارك اليونسكو بشكل غير مباشر لأنها تعمل على توظيف استشاري يعمل على تطوير حالة المراجع للنظام الإلكتروني الجديد. عقدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤتمراً يجمع قادة الشباب من المنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين والموظفين من وزارة الشباب والرياضة لمناقشة تنفيذ المنصة. كما وافق البنك الدولي على المشاركة مع الوزارة لتنفيذ هذا الالتزام كجزء من مشاركته في دعم تونس في جهود الشراكة الحكومية المفتوحة.

يبدو أن المنظمات المُدرجة كشركاء، لا تشارك في تنفيذ هذا الالتزام. على سبيل المثال فوجئت جمعية "جمعيتي" بالإشارة إلى خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة، وأكّدت لـ IRM أنها لا تشارك في المشروع.

الخطوات التالية:

يمكن تنفيذ هذا الالتزام بسبب تأثيره المحتمل على الحكومة المفتوحة، وعلى إشراك العديد من الوكالات المتعددة الأطراف لدعمها مع الوزارة.

لضمان التنفيذ الناجح للالتزام:

- تحتاج وزارة الشباب والرياضة إلى التنسيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو والبنك الدولي، لتحديد الأدوار والمساهمات المحددة.
- تحتاج الوزارة إلى تضمين منظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذا الالتزام.
- يجب مراجعة الالتزام ليشمل تفاصيل أكثر دِقّة، وتوضيح معالم خطة العمل المقبلة.

[1] Washington Post, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/09/21/why-tunisia-just-passedcontroversial-laws-on-corruption-and-womens-right-to-marry/?utm_term=.0da9f6762273
[2] UNFPA Tunisie, http://www.unfpa-tunisie.org/images/file/Newsletter%20UNFPA%20March%2010%20French.pdf
[3] Business News, http://www.businessnews.com.tn/tunisie--le-site-web-du-ministere-de-la-jeunesse-et-du-sport-en-dialecte%2C520%2C26015%2C1

12. اعتماد حوكمة الشركات المرجعية على المستوى القطاعي:

نص الالتزام:

بعد صياغة المرجع الوطني لحوكمة الشركات "RNG" خلال فترة تنفيذ أول خطة عمل وطنية للـ OGP تهدف إلى وضع المبادئ وآليات الحكم في كل من القطاعين العام والخاص. سوف يركز العمل على وضع هذه الإشارة الوطنية على عدد معين من المؤسسات العامة والخاصة.

الانجازات:

- تنظيم تدريب للمدربين (10) ومراجعي الحسابات (10) والمساعدين (10) في مجال المساعدة الفنية وفقاً للمرجع الوطني لحوكمة الشركات
- إنشاء المرجع الوطني لحوكمة الشركات على الشركات المملوكة ملكية عامة أو كمشروع خاص.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات):

الحكومة: (CITET) المركز الدولي لتقنيات البيئة بتونس.

منظمات المجتمع المدني: المعهد العربي لرؤساء المؤسّسات (IACE)

تاريخ البدء: جوان 2018 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً		✓							✓				لا		✓		

السياق والأهداف:

هذا الالتزام تم بناؤه حسب خطة العمل السابقة التي أدخلت مجموعة حوكمة الشركات، وأسفرت عن وضع دليل للممارسات المستندة إلى الأخلاقيات وذلك لمنع الفساد. كما تم الذكر في نهاية تقرير المُدّة الأولى من خطة العمل عدم معرفة مدى استخدام قائمة البيانات على نطاق واسع.

الالتزام يعد بتدريب المدققين والمحاسبين، والحصول على المشاريع المملوكة للدولة تستخدم المرجع الوطني في إدارة الشركات. ومع ذلك فإن الالتزام لا يحدد التغييرات أو النتائج المرجوّة في السياسة، لذلك فإن تميزها منخفض. هذا الالتزام لا يحتوي على أي عنصر من شأنه أن يقدم أي من قيم OGP كالوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين أو المساءلة العامة. بالإضافة إلى ذلك منظمات المجتمع المدني التي هي جزء من اللجنة التوجيهية OGP شككت في السبب وراء فرض 30 دينار (15 دولارًا أمريكيًا) لدليل حوكمة الشركات. وهذا لا يمثل دخلاً كبيراً للمعهد الوطني للمُعايرة والملكية

الصناعية (Institut National de la Normalization et de la Propriété Industrielle- INNOPRI)
ولا يشجع على استخدام الدليل.

اكتمال الالتزام:

كان هذا الالتزام محدوداً. يذكر تقرير التقييم الذاتي للحكومة أن بعض التدريبات تم إجراؤها، ولكن لم يحدد عدد المشاركين، وأيضاً تم ذِكر أن بعض الوكالات طلبت تنفيذ المرجع، لكن لم يتم تحديد أي شيء حتى الآن.

الخطوات التالية:

يوصي باحث IRM بعدم المضي قدماً في هذا الالتزام في خطة العمل التالية.

13. إنشاء تطبيقات للهاتف المحمول لتعزيز شفافية الأنشطة الحكومية والنهج التشاركي:

نص الالتزام:

إدراك إمكانات الخدمات الإلكترونية لتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة كبديل عن الخدمات العامة، إن تحقيق هذا الالتزام يميل إلى تسهيل الوصول إلى واستخدام خدمات الهاتف محمول التكنولوجية المعلوماتية والتواصلية في العديد من المجالات مثل التعليم والنقل والصحة إلخ.

إنجازات:

- تحديد قائمة بالخدمات العامة التي سيتم تطويرها من خلال استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول.
- تطوير خدمات الاتصالات المتنقلة المختارة.
- تعزيز الخدمات المتطورة.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): لا شيء

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: ديسمبر 2017

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً			✓							✓			لا		✓		

السياق والأهداف:

أعدت رئاسة الحكومة استراتيجية عام 2020، حيث تهدف إلى تحديث الإدارة واستخدام مبادئ الحكومة الإلكترونية، لتعزيز هذه الاستراتيجية، قررت وحدة الحكومة الإلكترونية تطوير سلسلة من تطبيقات الهاتف المحمول التي من شأنها أن تُحسّن تقديم الخدمات للمواطنين. إنّ المواطنين ليسوا على دراية كبيرة باستخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات، وعادةً ما يكون الإقبال على تقديم الخدمات الرقمية منخفضاً.

لا تحدد مراحل الالتزام أي التطبيقات سيتم تطويرها، وما هي التطبيقات المحددة. وبدون هذه التفاصيل من المستحيل تحديد ما إذا كان هذا الالتزام يحتوي على عناصر تجعله ذات صلة واضحة بأي من قيم ال OGP. هذا وتستخدم التطبيقات التي سيتم تطويرها سلسلة من الخدمات الموجودة بالفعل، يمكن أن يكون لهذا الالتزام تأثير محتمل وطفيف على تحسين تفاعل المواطن مع الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

اكتمال الالتزام:

كلّفت وحدة الحكومة الإلكترونية شركة خاصة بتطوير 10 تطبيقات مختارة. وتشمل التطبيقات: (Madressati) وهو تطبيق للآباء والأمهات وتلاميذ المدارس لمتابعة جداول الأداء التعليمي، وتطبيق آخر للتنبؤ بالطقس، وتطبيق للتوطين

الجغرافي للخدمة البريدية. أحد التطبيقات يشمل أيضاً (SNCFT) والذي يسمح للمستخدمين بتقديم شكاوى حول خدمات القطارات، على سبيل المثال عند الإبلاغ عن التأخير. ولذلك فإن إتمام هذا الالتزام أمر جوهري.

تتوفر التطبيقات على (IOS) و (Android) ومع ذلك فهي غير فعالة نظراً لوجود مشكلة تقنية، حيث لم تحصل وحدة الحكومة الإلكترونية على أموال كافية لإدامة الخدمة.

الخطوات التالية:

في حين أن تطوير التطبيقات مفيد لحل مشكلات المواطنين اليومية، إلا أن الإجراء التالي يجب أن يتضمن خطة الالتزامات التي توضح الأنشطة والنتائج التي تسهم في الحكومة المفتوحة.

سيكون الأمر أكثر فائدة إذا قامت الحكومة التونسية بتطوير أدوات تكنولوجية، تسمح للمواطنين بإيصال صوتهم للحكومة بما يتعلّق بالخدمات العامة المختلفة مثل المدارس والنقل.

14. تعزيز الوصول إلى الأرشيف الذي عَقّده معهد الأرشيف الوطني:

نص الالتزام:

الهدف هو تسهيل الوصول إلى عدد كبير من الوثائق التاريخية منذ الفترة الحُسينية وحتى اليوم. تتميز هذه الوثائق بأصالتها وتفرّدُها وتنوّع محتواها من التواريخ واللغات (العربية والفرنسية والإنجليزية والتركية والإيطالية والعبرية). سيوفر فتح هذه المستندات منافع لا حصر لها لكثير من المستخدمين، خاصة للباحثين ومطوري تطبيقات الويب / الجوال في العديد من المجالات.

الانجازات:

• تطوير منصة أرشيفية للسماح بالوصول إلى الوثائق التي تمت ترقيمها.

• تنظيم تدريب في هذا المجال لجميع المتعاملين مع هذه الوثائق، من أجل الحصول على ما يلزم من المهارات المتعلقة بتنظيم وتصنيف وترميز هذه الوثائق.

المؤسسة المسؤولة: معهد الأرشيف الوطني.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): لا شيء.

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً			✓							✓			لا		✓		

السياق والأهداف:

يحتفظ معهد الأرشيف الوطني بمجموعة وثائق تعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك فإن صيانة وعمل المؤسسة ذو طابع قديم، حيث أنّ جُل اعتمادهم على الطرق التقليدية في التخزين والفهرسة.

الهدف من هذا الالتزام هو تطوير منصة تؤمّن الوصول إلى الأرشيف الوطني عن طريق إنشاء بوابة جديدة مع المحفوظات الرقمية وتدريب موظفيها على الحوسبة والترميز والتصنيف، وهي خطوة أساسية لنشر المعلومات. ولذلك فإن هذا الالتزام يتعلق بقيمة OGP للوصول إلى المعلومة.

بدأ الأرشيف الوطني بتطوير مشروع أكثر حداثة يوفر جزء من المحتوى الرقمي عبر الإنترنت، على الرغم من أنّ هذه الخدمة لم تعد متوفرة بسبب مشاكل فنّية ونقص التمويل. إلا أنّ الموقع الحالي غير فعّال، وغالباً غير متوفر.[1] في حالة التنفيذ الكامل سيكون لهذا الالتزام تأثير محتمل طفيف مُخولاً التونسيين ومعظمهم من الباحثين والأكاديميين الوصول إلى محتوى أرشيف وطني على الانترنت.

اكتمال الالتزام:

إكمال هذا الالتزام لم يتم بعد.

وفقاً لموظفي الأرشيف الوطني، قد وُضِعت مواصفات المراجع ومع ذلك لم يتم توفير أي وثائق للعموم.

الخطوات التالية:

يوصي باحث IRM بما يلي:

- يتداخل هذا الالتزام مع الالتزام 2 من خطة العمل هذه. لذلك ينبغي على الجميع الالتزام لمواجهة تحدّيات تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومة.
- البحث عن شركاء التنفيذ الآخرين لدعم الأرشيف الوطني مالياً ومن الناحية الفنية، مثل: رئاسة الحكومة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (جزء من الرئاسة) واليونسكو.

[1] Interview with an employee at the National Archive, May 18, 2018

15. آلية إلكترونية لضمان شفافية توظيف الموظفين العموميين:

نص الالتزام:

يهدف هذا الالتزام إلى تسهيل الوصول المعلومات إلى جميع الباحثين عن عمل وخاصة فرص العمل في القطاع العام. حيث ستُعزز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص لضمان أن يتم اختيار الشخص الأكثر قدرة للمنصب على أساس الجدارة، ويشير إلى حق كل فرد في الاعتبار العادل بالنسبة لأي وظيفة في القطاع العام. إنّ الهدف من هذا الالتزام هو أيضاً الحد من مخاطر الفساد والمحسوبية، كما أنّ انعدام الشفافية يمكن أن يؤدّي إلى تلقّي الرشاوى أو تَمكُّن بعض الأشخاص من الاستفادة المشبوهة من الفرص المقدمة في هذا المجال.

المؤسسة المسؤولة: المديرية العامة في وزارة التدريب المهني والتوظيف.

المؤسسة الداعمة (المؤسسات): لا شيء.

تاريخ البدء: جوان 2016 تاريخ الانتهاء: جويلية 2018

نظرة عامة على الالتزام	النوعية				العلاقة مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة				التأثير المحتمل				في الوقت المحدد؟	الاكتمال			
	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامة	التكنولوجيا والابتكار بما يخدم الشفافية والمساءلة	غير موجود	أصغري	متوسط	تحويلي		لم يبدأ	محدود	مهم	مكتمل
إجمالياً				✓	✓					✓			لا				✓

السياق والأهداف:

هناك طلب كبير على الوظائف في القطاع العام، لأنها توفر الاستقرار والضمان الاجتماعي. قبل 2011 شابت عملية توظيف الموظفين العموميين المحسوبية والفساد.[1] وقد كشفت الثورة عن استياء عام كبير من الفساد في القطاع العام وطالبت بمزيد من الشفافية في الإعلان ونشر النتائج لتحسين القدرة التنافسية والمساواة.

بوجود هذا الالتزام خططت وزارة التشغيل والتكوين المهني لإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يقوم بجمع كل فرص العمل في القطاع العام. حيث أنّ هذا الالتزام مُحدد بشكل عالٍ وذو صلة بقيمة OGP للوصول إلى المعلومة.

إذا تم تنفيذ هذا الالتزام بالكامل فسيكون له تأثير ثانوي محتمل في تحقيقه الشفافية في عملية التوظيف في القطاع العام. كان الموقع تحت التطوير قبل بدء خطة العمل الثانية،[2] وكان من المفترض أن ينطلق في نهاية عام 2015. سوف تصبح المنصة جاهزة لتوفر إمكانية نشر عروض القطاع العام المقدمة من قبل الوزارات والمؤسسات العامة.

اكتمال الالتزام:

تم إطلاق موقع التوظيف في القطاع العام في صيف 2016 في(https://www.concours.gov.tn/)، يعرض الموقع وظائف شاغرة نشطة، ومع كل منهما المواعيد النهائية والمؤهلات والوثائق المطلوبة للتقديم وحالة النتائج وإعلانات النتائج المبكرة.

النتائج المبكرة:

ومع ذلك، وعلى الرغم من صدور مرسوم من قبل رئيس الوزراء في أوت 2016 يطلب من جميع هيئات الإدارة العامة الالتزام بنشر الوظائف الشاغرة على البوابة المركزية، فقد وجد الباحث أنه ليس كل عروض العمل مُدرجة بالموقع. على سبيل المثال، أصدرت الهيئة العليا للاتصالات السمعية البصرية دعوة لانتداب وكيل مكتب للاستقبال، من دون نشر العرض على الموقع الإلكتروني.

علاوةً على ذلك، وبسبب غياب شهادة الإنترنت يبدو أن موقع الويب "غير آمن" بالنسبة لمعظم برمجيات التصفح. كما أنّ تحسين محرك البحث يُمثّل مُشكلة أيضاً، لأن الموقع لا يظهر في محركات البحث.

الخطوات التالية:

يوصي باحث IRM بما يلي:

- التزام الحكومة بإصدار مرسوم التذكير، وإلزام جميع الهيئات الإدارية العامة بنشر عروض وظائفهم على هذا الموقع.
- يجب توفير شهادة مُصادقة، لتجنب العوائق التقنية في الوصول إليه.
- يجب تحسين SEO لموقع الويب. ويجب تقديم رابط لها كل موقع تابع للإدارة العامة.
- يجب أن يكون التحديث التلقائي للتطبيقات ممكن عبر الإنترنت عبر الموقع الإلكتروني.

[1] https://www.leconomistemaghrebin.com/2017/08/17/i-watch-25-des-plaintes-de-corruption-recus-concerne-lafonction-publique/

[2] African Manager، https://africanmanager.com/tunis-le-portail-national-des-concours-de-recrutement-pour-lesecteur-public-operationnel-des-fin-mai-annonce-zied-laadhari/

V- توصيات عامة :

تغطي خطة العمل الثانية في تونس مجموعة واسعة من القضايا تم نقلها من خطة العمل السابقة، بالإضافة إلى المبادرات الجديدة. يمكن حصول عملية الشراكة الحكومية المفتوحة في تونس على دعم أكبر من خلال ضمان وصول الدعم الوزاري رفيع المستوى لهذه الالتزامات، ومواءمة خطة العمل بشكل وثيق مع جدول أعمال مكافحة الفساد في الحكومة.
يهدف هذا القسم إلى الاعلام عن تطوير خطة العمل التالية وتوجيه إكمال خطة العمل الحالية. وهي مقسمة إلى قسمين:
1) المجتمع المدني وأولويات الحكومة التي تم تحديدها أثناء إعداد هذا التقرير.
2) توصيات IRM.

5.1 أولويات أصحاب القرار:

تم تحديد أولويات مجموعات المجتمع المدني بشكل فضفاض في تقديم الخدمات العامة بشكل شفاف بما يتعلق بالأماكن المعرضة للفساد مثل المستخلصات وإدارة الموارد المالية العامة، وتجنيد موظفي الخدمة المدنية. كمسألة شاملة الوصول إلى قانون المعلومات أيضاً أولوية رئيسة لمنظمات المجتمع المدني التي تمت مقابلتها في هذا التقرير. اثنين من منظمات المجتمع المدني المشاركة بشكل فعّال في عملية الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) أشارت إلى تحسين تقديم الخدمات للسجلات العامة ودفع الضرائب وتسجيل الأعمال المدنية إلخ.

5.2 توصيات IRM:

1. الموافقة على خطة العمل من قبل المجلس الوزاري لضمان مشاركة الحكومة

تبذل وحدة الحكومة الإلكترونية جهوداً كبيرة من أجل تحقيق عضوية تونس في OGP وتطوير الالتزامات وتنسيق الجهود مع الأطراف المتعددة ومع الجهات المانحة لتمويل تحقيق هذه الالتزامات. تحتاج الوحدة للاعتراف أكثر بجهودها ودعمها السياسي الكبير من رئيس الحكومة للتمكُّن من تحقيق الالتزامات.

لا تحظى خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة بالدعم الكافي على المستوى الوزاري. يمكن أن يكون هذا بسبب التغييرات في الحكومة والتعديلات الوزارية والوضع السياسي المُعقّد في تونس. لضمان استمرارية واستدامة تطبيق التزامات OGP في حالات التغيير الحكومي أو الانتخابات. يجب الموافقة على خطة عمل الشراكة الحكومية المفتوحة من قبل مجلس وزاري، لضمان مشاركة الوزراء والمؤسسات المعنية.

2. تضمين الالتزامات التي تؤثر مباشرةً على تقديم الخدمات لـ المواطنين

تأتي هذه التوصية بشكل رئيسي من جهة المنظمات غير الحكومية التي شاركت منذ البداية ووضعت خطة العمل الثانية، لجعل OGP أكثر تأثيراً في تونس بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. كما اقتراح تطبيق الالتزامات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة اليومية للتونسيين، مثل المبادرات التي من شأنها تحسين تقديم الخدمات العامة.

3. محاذاة خطة عمل الشراكة مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و"الحرب ضد الفساد"

الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد في الفترة 2016-2019 وضعتها الوكالة التونسية لمكافحة الفساد (INLUUC) تعرض ستة مناطق مستهدفة، بما في ذلك مشاركة المواطنين والشفافية في الوصول إلى المعلومات ومكافحة الإفلات من العقاب وبناء القدرات للإدارة وتنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة العامين. يمكن تضمين خطة العمل القادمة بأهداف استراتيجية لمكافحة الفساد لترجمتها إلى إجراءات محددة قابلة للتحقيق والقياس. هذا من شأنه أن يسمح لأهداف السياسة الحالية للدولة للوصول إلى أبعد من ذلك، والاستفادة من هيكل وعملية OGP.

4. تحسين المشاركة أثناء تطوير وتنفيذ خطة العمل القادمة

ينبغي على الحكومة عند وضع خطة العمل الوطنية الثالثة الالتزام بها، وبالمتطلبات الأساسية الموضحة في معايير المشاركة ومعايير الإنشاء المشترك.

- يمكن أن يصبح منتدى أصحاب القرار المتعددين أكثر فعالية من خلال إشراك صانعي القرار على مستوى الوزارات والمؤسسات العامة ذات الصلة وتوسيع نطاق الوصول إلى الجهات الفاعلة الجديدة. توسيع تحالف منظمات المجتمع المدني، وضمان مشاركة مجموعات المراقبة الرئيسية.
- هيئة مكافحة الفساد (INLUC) وسلطة الوصول إلى المعلومات، يجب أن تكون جزءاً من المشاركة في إنشاء وتنفيذ خطة العمل الثالثة.
- أثناء التنفيذ يجب على الحكومة استخدام منتدى أصحاب المصلحة كمنصة منتظمة لرصد الخطة ونشر تحديثات منتظمة عن تقدم تطبيق الالتزامات ورفع وعي الجمهور بالمبادرات الحكومية المفتوحة.

كما يجب تأكُّد أصحاب المصلحة المذكورين في خطة العمل من المباشرة في مرحلة تنفيذ الالتزامات.

5. ضمان استمرارية واستدامة المشاريع المُنجَزة في البيانات المفتوحة وتطبيق الشفافية

قامت الحكومة التونسية ببناء بوابات ومبادرات متعددة مع دعم المنظمات المتعددة الأطراف. وغالباً ما لا يتم تحديث هذه البوابات أو الاستمرار فيها، حيث أنّها تواجه مشاكل فنّية. على سبيل المثال، واحدة من أكثر البوابات تطوراً لا تشمل بيانات وزارة الداخلية المُحدثة، وبعض المبادرات المقدمة في هذا التقرير ليس لديها الدعم المالي والتقني الكافي. حيث يجب على الحكومة إعادة تقييم منصات البيانات المفتوحة التي تم إنشاؤها بالفعل وإدخال آليات للاستمرارية (للبيانات وللتكنولوجيا والاستمرارية الإدارية). واتباع نهج أكثر شمولاً من قبل جميع الحكومات يضمن استقراراً وخطة عمل متماسكة.

الجدول 1.5: خمس توصيات رئيسية:

1	الموافقة على خطة العمل من قبل المجلس الوزاري لضمان مشاركة الحكومة
2	تضمين الالتزامات التي تؤثر بشكل مباشر على تقديم الخدمات للمواطنين
3	محاذاة خطة عمل الشراكة العامة مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وحرب الحكومة على "الفساد"
4	تحسين المشاركة أثناء التطوير وتنفيذ خطة العمل القادمة
5	ضمان استمرارية المشاريع المكتملة مفتوحة البيانات وتطبيق الشفافية

VI. المنهجية والمصادر :

يتم كتابة تقارير سير عملية IRM من قبل باحثين موجودين في كل بلدٍ مشاركٍ في الشراكات الحكومية الشفافة. تخضع جميع التقارير آلية الاعداد لعملية مستقلة من مراقبة الجودة لضمان تطبيق أعلى معايير البحث والعناية المطلوبة. إن تحليل التقدم المحرز في خطط عمل الشراكات الحكومية الشفافة هو عبارةٌ عن مزيجٍ من المقابلات والبحوث المكتبية والملاحظات من قبل أصحاب المصلحة غير الحكوميين. تستند آلية إعداد التقارير المستقلة إلى نتائج تقرير التقييم الذاتي الخاص بالحكومة، وأي تقييم آخر للتقدم المُحقق الذي يتم وضعه من قبل المجتمع المدني أو القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

يقوم كل باحث من باحثي آلية إعداد التقارير المستقلة بإجراء اجتماعاتٍ مع أصحاب المصلحة لضمان الوصف الدقيق للأحداث. ونظراً لقيود الميزانية والتقويم، لا تستطيع آلية إعداد التقارير المستقلة استشارة جميع الأطراف المهتمة أو المتأثرة. وكنتيجةٍ لذلك، تسعى آلية إعداد التقارير المستقلة إلى الشفافية المنهجية، وبالتالي تجعل عملية إشراك أصحاب المصلحة في البحث علنية كلما كان ذلك ممكناً (سيتم تفصيل ذلك لاحقاً في هذا القسم). تتطلب بعض السياقات عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة باستعراض الحق في إزالة معلومات التعريف الشخصية لهؤلاء المشاركين. ونظراً للقيود اللازمة على هذا الأسلوب، تشجيع إعداد التقارير على التعليق على المسودات العامة لكل منها. حيث يخضع كل تقرير لعملية مراجعة تتكون من أربع خطوات ولعملية مراقبة للجودة كالتالي:

1. مراجعة الموظفين: يقوم موظفو إعداد التقارير المستقلة بمراجعة التقرير من حيث القواعد وإمكانية القراءة والمحتوى والالتزام بمنهجية آلية إعداد التقارير المستقلة.
2. مراجعة فريق الخبراء الدوليين (IEP): يستعرض فريق الخبراء الدوليين محتوى التقرير للحصول على أدلة صارمة لدعم النتائج وتقييم مدى تطابق خطة العمل مع قيم الشراكات الحكومية الشفافة، وتقديم توصيات فنّية لتحسين تنفيذ الالتزامات وتحقيق قيم الشراكات الحكومية الشفافة من خلال خطة العمل ككل. (أنظر أدناه للحصول على معلومات حول عضوية فريق الخبراء الدوليين.)
3. مراجعة ما قبل النشر: يتم دعوة الحكومة ومنظمات محددة من المجتمع المدني لتقديم تعليقات على محتوى مسودة إعداد التقارير المستقلة.
4. فترة التعليق من قبل العامة: يتم دعوة العامة لتقديم تعليقاتهم على محتوى مسودة إعداد التقارير المستقلة.

إنّ سير عملية المراجعة مع احتواء عمليات دمج التعليقات المُستلمة تمت الإحاطة بها بمزيد من التفاصيل في القسم الثالث من دليل الإجراءات.

المقابلات ومجموعات التركيز:

يُطلب من كل باحث من باحثي إعداد التقارير المستقلة إجراء حدث عام واحد على الأقل لجمع المعلومات. يجب أن يبذل الباحثين جهداً حقيقياً لدعوة أصحاب المصلحة غير المدرجين على قائمة "المشتبه بهم المعتادين" من المدعوين المشاركين بالفعل في العمليات القائمة. قد تكون هناك حاجةٌ إلى وسائل تكميلية لجمع المدخلات من أصحاب المصلحة بطريقة أكثر فاعلية (مثال: الاستطلاعات الإلكترونية او الردود المكتوبة أو مقابلات المتابعة). بالإضافة إلى ذلك، يقوم الباحثون بإجراء مقابلاتٍ محددةٍ مع الوكالات المسؤولة عندما تتطلب الالتزامات مزيداً من المعلومات غير تلك المتوفرة في التقييم الذاتي أو التي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.

أجرى باحث إعداد التقارير المستقلة مقابلات مع 35 شخص، 29 من المقابلات الشخصيّة و6 عبر الانترنت. 15 شخصاً كان من المجتمع المدني تسعة من المنظمات المتعددة الأطراف وسبعة من الحكومة وأربعة من مناطق أخرى (مثل الوزراء السابقين).

حول آلية إعداد التقارير المستقلة:

تعد آلية إعداد التقارير المستقلة وسيلةً أساسيةً يمكن من خلالها للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تتبع تطوير الحكومة وتنفيذ خطط عمل الشراكات الحكومية الشفافة على أساسٍ سنوي. يقوم فريق الخبراء الدولي بتصميم أبحاث هذه التقارير ومراقبة الجودة الخاصة بها، وهم يتألفون من خبراء في أساليب البحث المعنية بالشفافية والمشاركة والمساءلة والعلوم الاجتماعية.

تعود العضوية الحالية لفريق الخبراء الدولي إلى:

سيزر كروز روبيو (César Cruz-Rubio)

هايزل فايجنبلات (Hazel Feigenblatt)
ماري فرانكولي (Mary Francoli)
بريندان هالوران (Brendan Halloran)
انورادها جوشي (Anuradha Joshi)
جيف لوفيت (Jeff Lovitt)
فريدلين مكورماك هال (Fredline M"Cormack-Hale)
شاورز ماواوا (Showers Mawowa)
ارنستو فيلاسكو (Ernesto Velasco)
ويقوم عددٍ صغيرٌ من الموظفين المقيمين في واشنطن العاصمة بتقديم التقارير عن طريقة آلية إعداد التقارير المستقلة والتنسيق الوثيق مع الباحثين. يمكن توجيه الأسئلة والتعليقات حول هذا التقرير إلى الموظفين من خلال irm@opengovpartnership.org

VII. متطلبات الأهلية - ملحق

تقوم وحدة دعم الشراكات الحكومية الشفافة بمقارنة وجمع معايير الأهلية على أساسٍ سنوي. وقد تم تقديم هذه النتائج أدناه، عند الاقتضاء، ستناقش تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة السياق والمحيطة بالتقدم أو التراجع المُحقق في معايير محددة في قسم السياق الخاص بالبلد.

في سبتمبر من عام 2012، شجعت الشراكات الحكومية الشفافة رسمياً الحكومات على تبني التزاماتٍ طموحةٍ تتعلق بالأهلية.

الجدول 7.1: ملحق الأهلية الخاص بتونس

مثال:

المعايير	2011	الحالية	التغيير	التفسير
شفافية الميزانية	2	4	زيادة	4= نشر اقتراح الميزانية التنفيذي وتقرير التدقيق 2= تم نشر واحد من أصل اثنين 0= لم يتم نشر أي منهما
الوصول إلى المعلومة	4	4	لا تغير	4= قانون الوصول إلى المعلومات 3= النص الدستوري لقانون الوصول إلى المعلومات 1= مسودة قانون الوصول إلى المعلومات 0= لا يوجد قانون للوصول إلى المعلومات
الإفصاح عن الأصول	3	2	انخفاض	4= قانون الإفصاح عن الأصول، البيانات العامة 2= قانون الإفصاح عن الأصول، لا توجد بيانات عامة 0= لا يوجد قانون
مشاركة المواطن (صافي المجموع)	2 (3.24)	3 (5.88)	زيادة	صافي مجموع مؤشر إشراك المواطن بحسب وحدة الخبراء الاقتصاديين

				1>0 2>2.5 3>5 4>7.5
المجموع/ المحتمل (النسبة المئوية)	11/16 (100%)	13/16 (100%)	زيادة	75% من النقاط المحتملة لتكون مؤهلة

1 For more information, see http://www.opengovpartnership.org/how-it-works/eligibility-criteria.
2 For more information, see Table 1 in http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/. For upto-date assessments, see http://www.obstracker.org/.
3 The two databases used are Constitutional Provisions at http://www.right2info.org/constitutional-protections and Laws and draft laws at http://www.right2info.org/access-to-information-laws.
4 Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer, "Disclosure by Politicians," (Tuck School of Business Working Paper 2009-60, 2009), http://bit.ly/19nDEfK; Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Types of Information Decision Makers Are Required to Formally Disclose, and Level Of Transparency," in Government at a Glance 2009, (OECD, 2009), http://bit.ly/13vGtqS; Ricard Messick, "Income and Asset Disclosure by World Bank Client Countries" (Washington, DC: World Bank, 2009), http://bit.ly/1clokyf. For more recent information, see http://publicofficialsfinancialdisclosure.worldbank.org. In 2014, the OGP Steering Committee approved a change in the asset disclosure measurement. The existence of a law and de facto public access to the disclosed information replaced the old measures of disclosure by politicians and disclosure of high-level officials. For additional information, see the guidance note on 2014 OGP Eligibility Requirements at http://bit.ly/1EjLJ4Y.
5 "Democracy Index 2010: Democracy in Retreat," The Economist Intelligence Unit (London: Economist, 2010), http://bit.ly/eLC1rE.
6 "Democracy Index 2014: Democracy and its Discontents," The Economist Intelligence Unit (London: Economist, 2014), http://bit.ly/18kEzCt.